محضر الجلسة رقم 234

التاريخ: الثلاثاء 26 محرم 1447هـ (22 يوليوز 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة "**بالاستثمار والتشغيل**".

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح جلسة مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة "بالاستثمار والتشغيل".

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أن "المجلس يخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها".

وعملا بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المواد من 108 إلى 116 منه.

وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة؛

وكذلك على مداولات ندوة الرؤساء، في الاجتماع المنعقد بتاريخ 14 يوليوز 2025، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية على السيدات والسادة أعضاء المجلس، وإحالته إلى الحكومة، وفق أحكام النظام الداخلي لهذا المجلس.

يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل.

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل إلى كل مكونات المجلس التي ساهمت في إنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة، لاسيما السيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية الموقرة، ومن خلالها الطاقم الإداري والخبراء الذين واكبوا أشغالها بالجدية المطلوبة والكتابة المشهودة لهم، وذلك طيلة مسار عملها.

والشكر موصول كذلك إلى كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات التي تجاوبت مع مجموعة العمل الديمقراطية.

وقبل أن نمر للمناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية حددت في 116 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء:

- كلمة كل من رئيس ومقرري المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية؛
- ثم تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛
- وتتبعها تدخلات أعضاء الحكومة؛
- ثم تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية والحكومة عند الاقتضاء.

والآن غادي نعطي الكلمة مباشرة للسيد أحمد أخشيشين، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية الموقرة والمؤقتة، المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة.

الكلمة لكم السيد الرئيس، في حدود خمس دقائق.

المستشار السيد أحمد أخشيشين، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم أمام مجلسنا الموقر لتقديم التقرير النهائي لمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل.

واسمحوا لي بداية أن أعبر عن عميق الشكر للسيد رئيس مجلس المستشارين على دعمه المتواصل والمحفز، ومواكبته المباشرة التي لمسناها طوال فترة عملنا داخل هذه المجموعة.

لقد انبثقت مجموعة العمل عن قناعة جماعية راسخة لدى السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين بكون محوري الاستثمار والتشغيل يشكلان قاطرة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وإطارا استراتيجيا يترجم طموحات بلادنا في التقدم والازدهار.

وانسجاما مع الوثيقة الدستورية، فقد أضحى تقييم السياسات العمومية من بين أهم المهام المسندة إلى البرلمان، إلى جانب مهمتي التشريع والرقابة كما ينص على ذلك الفصل 70 من الدستور.

وفي هذا السياق، جسدت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة هذا التكليف الدستوري بوعي تام ومسؤولية كاملة، عبر اعتماد منهجية المشاركة والانفتاح، حيث عقدت أربعة عشرة جلسة استماع مع الفاعلين الحكوميين والمؤسسات العمومية والشركاء الاجتماعيين ومختلف الفرقاء، لقاءات امتدت لأزيد من ثلاثين ساعة عمل من أجل الاستماع إلى قراءات ووجهات نظر

كافة الفرقاء، وكذا تقييمهم للخطط والبرامج المتعلقة بالاستثمار والتشغيل المعتمدة خلال العشرية الأخيرة 2015-2025، بما يضمن الإحاطة الشاملة بمختلف زوايا هذه المعادلة.

كما اعتمدت مجموعة العمل مقاربة مبتكرة مفادها انفتاح المؤسسة التشريعية على المؤسسات الدستورية، مؤكدة كذلك عبر عقد كافة اللقاءات بمقر المؤسسات المعنية على أن العمل البرلماني مطالب في محطات كهذه بتجاوز أسوار قبة البرلمان.

وقد توجت هذه اللقاءات بندوة وطنية متميزة، شارك في أشغالها طيف من الفاعلين الحكوميين ومدراء مؤسسات استراتيجية وأكاديميين وباحثين مهتمين، بالإضافة إلى مكتب البنك الدولي بالمنطقة.

ومن باب حفظ الذاكرة، سيصدر المجلس التقرير النهائي لعمل المجموعة، مرفقا بالملاحق التي تؤرخ لكافة الأعمال التحضيرية، معززة بصورة هذه الفعاليات، لكي تشكل مرجعا توثيقيا للسيدات والسادة البرلمانيين، وكذا لعموم الباحثين والمهتمين.

وسنعمل كذلك - في القادم من الأيام - على إخراج ملخص تنفيذي لأهم ما جاء فيه باللغات العربية والأمازيغية والإنجليزية والفرنسية قصد تمكين المهتمين من أهم مضامين التقرير مهما كانت لغة اشتغالهم، تعميما للفائدة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد مكننا الاشتغال داخل المجموعة من ترسيخ الاعتقاد أن موضوع الاستثمار والتشغيل ليس مجرد محور اقتصادي صرف، بل هو قضية وطنية تلامس كرامة كل مغربي وتختزل مستقبل أجيال بأسرها.

ومن هذا المنطلق، باشرت المجموعة الموضوعاتية عملها بناء على فرضية، ترى في الاستثمار المنتج فرصة لتحقيق الكرامة والعدالة، وفي التشغيل اللائق أفقا للاندماج الاجتماعي والمساهمة الفاعلة في بناء مغرب منصف ومزدهر.

إننا واعون أن هذا التقرير لن يقدم الإجابات المنتظرة على كافة الأسئلة المرتبطة بتقييم السياسات العمومية في مجالي الاستثمار والتشغيل في بلادنا، لكننا نعتبره مساهمة عملت المجموعة من خلالها على تقديم أكبر قدر من عناصر الإجابة بروح تامة من المسؤولية، راجين أن يشكل قيمة مضافة ونوعية تعزز الرصيد المتميز الذي راكمه مجلس المستشارين في هذا المجال.

ولكي تبلغ مهمة تقييم السياسات العمومية غايتها المنشودة، سوف لن يتوقف عمل مجلسنا الموقر عند هذه المحطة رغم أهميتها، بل سنتابع مآل خلاصات وتوصيات التقرير النهائي مع الفاعلين العموميين -حكومة وشركاء- على المديين القريب والمتوسط، لكي نجسد بحق المعنى الفعلي للتقييم البنّاء، الهادف إلى تجويد السياسات العمومية ومواكبتها، سواء عبر لقاءات متعددة الأطراف أو من خلال جلسات علمية مشتركة لتقديم القراءات المتقاطعة واستشراف السيناريوهات الممكنة لتحفيز الاستثمار والتشغيل ببلادنا.

وهنا أود أن أعبر باسم مجموعة العمل الموضوعاتية عن عميق الشكر والامتنان لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والشركاء الاجتماعيين على حفاوة الترحاب والاستقبال والعناية في التفاعل مع دعوة المجموعة، من خلال تقديم المعطيات المطلوبة بسخاء، وكذا المساهمة الجادة في إثراء هذا العمل، وأخص بالذكر:

- ✓ السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية؛
- ✓ السيدة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- ✓ السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات؛
- ✓ السيد وزير الصناعة والتجارة؛
- ✓ السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان؛
- ✓ السيد الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والتنافسية وتقييم السياسات العمومية؛
- ✓ السيد رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم؛
- ✓ السيد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- ✓ السيد الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل؛
- ✓ السيد الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- ✓ السيد الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- ✓ السيد الكاتب العام للفيدرالية الديمقراطية للشغل؛
- ✓ السيد الأمين العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؛
- ✓ السيدة المديرة العامة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- ✓ السيدة المديرة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

كما لا يفوتني أن أنوه بالمساهمة المتميزة للفريق الإداري للمجلس - وعلى رأسه السيد الأمين العام- والذي واكب بفعالية أشغال المجموعة خلال كافة مراحل عملها، بكل تفان ونكران الذات، وهو شكر ممزوج بالافتخار بما يزخر به مجلسنا الموقر من كفاءات إدارية وعلمية تدعونا جميعا للاعتزاز بها وتثمينها.

كما أنوه بالدور الإيجابي الذي قام به السادة الخبراء والقيمة المضافة التي أعطوها لهذا العمل حتى يخرج في الحلة التي بين أيدينا.

شكرا لكم على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان الدريسي مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة.

تفضل.

الله يرضي عليكم راه عندنا 4 الجلسات اليوم، وبالتالي تنطلب لا منكم

ولا من الحكومة يحترموا الوقت، باش ما نقطع حتى شي واحد.

أرجوكم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في مستهل هذه المداخلة، وباسم كافة عضوات وأعضاء "مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل"، أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين على دعمه المتواصل لأعمالنا، وللسيد الأمين العام للمجلس ولكافة الأطر الإدارية والتقنية التي سهرت على توفير كل الظروف الملائمة لأشغالنا.

كما نتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والخبراء الذين استجابوا لدعوتنا، وأغنوا نقاشاتنا، ومدّونا بالمعطيات والتحليلات اللازمة التي شكلت حجر الزاوية في هذا العمل التقييمي الهام.

إن التقرير الذي بين أيديكم اليوم، هو تجسيد حي للدور الدستوري لمؤسستنا التشريعية في تقييم السياسات العمومية، وهو دور نعتبره في صلب الممارسة الديمقراطية السليمة، وجوهراً لترشيد الفعل الحكومي وتوجيهه نحو تحقيق الأثر المنشود على حياة المواطنات والمواطنين.

كما أن حضورنا اليوم أمامكم في هذه الجلسة العامة الموقرة، ليس فقط لتقديم تقرير، بل لتقاسم ثمرة مجهود برلماني جماعي، انطلق من حس عميق بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا، ومن وعي بأهمية موضوع الاستثمار والتشغيل كرافعتين أساسيتين للتغلب على الإكراهات وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والمجالية في بلادنا.

وكما تفضل السيد رئيس المجموعة بتقديمه، فقد اعتمدنا على منهجية عمل واضحة، قوامها التشاور والاستماع والتحليل.

أما مداخلتي هاته، فستسعى إلى عرض أبرز المحطات التي قطعتها المجموعة في مسارها، بدءاً من التأسيس المفاهيمي، مروراً بالتشخيص الدقيق للواقع، وصولاً إلى تقييم البرامج واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي نأمل أن تشكل قيمة مضافة حقيقية، ورؤية جديدة لتجويد السياسات العمومية في هذا المجال الحيوي.

أولاً: التأسيس المفاهيمي والمرجعي: ضرورة توحيد الرؤى وتدقيق المصطلحات

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد كان منطلق عمل مجموعتنا، كما يوضح ذلك القسم الأول من تقريرنا، هو الوعي التام بأن أي تقييم موضوعي لا يمكن أن يبنى على أرضية هشة أو مفاهيم ضبابية، فإشكالية المصطلحات وتعدد القراءات المرجعية كانت من أبرز التحديات التي واجهت السياسات العمومية في هذا المجال، لذلك كان لزاماً علينا أن نبدأ بتحديد الإطار المرجعي الذي يؤطر عملنا، والذي يستمد قوته من:

- التوجيهات الملكية السامية، التي ما فتئت، في مختلف الخطب والرسائل الملكية، تؤكد على الطابع الاستراتيجي للاستثمار المنتج، وعلى ضرورة توفير فرص الشغل اللائق للشباب، باعتبارهما من صميم أولويات النموذج التنموي الجديد؛
- الأحكام الدستورية، لا سيما تلك التي تضمن الحق في الشغل والمبادرة الحرة، وتكرس مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- النظام الداخلي لمجلس المستشارين، الذي يمنحنا الآليات القانونية للاضطلاع بأدوارنا في تقييم السياسات العمومية ومراقبة العمل الحكومي.

وبعد ذلك، انكببنا في القسم الثاني والثالث على الإطار المفاهيمي والقانوني للاستثمار والتشغيل، حيث شكل تدقيق المفاهيم حجر الزاوية لضمان التقاء التحليل، وقد عملنا على تفكيك مفاهيم محورية مثل "الاستثمار المباشر" و"الاستثمار غير المباشر"، و"الشغل اللائق"، و"الشغل الهش"، و"الاقتصاد غير المهيكل" هذا التدقيق كان ضرورة منهجية لكي نتحدث جميعاً لغة واحدة، ولكي يكون تقييمنا مبنياً على معايير واضحة ومؤشرات دقيقة، بعيداً عن أي التباس قد يفرغ التقييم من محتواه، وخلصنا إلى أن جزءاً من إخفاق بعض البرامج يكمن في عدم وضوح المفاهيم المستهدفة منذ البداية، مما يؤدي إلى صعوبة في قياس الأثر الفعلي على أرض الواقع.

ثانياً: تشخيص واقع الاستثمار والتشغيل: بين الإنجازات والتحديات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد تدقيق الإطارين المفاهيمي والمؤسسي، انتقلت المجموعة إلى مرحلة التشخيص، كما يفصل ذلك القسم الرابع من التقرير، وقد قمنا بوقفة تحليلية متأنية لواقع الاستثمار وسوق الشغل ببلادنا، بالاعتماد على الأرقام والمؤشرات

الرسمية، وعلى جلسات الاستماع التي عقدناها مع مختلف الفاعلين.

وقد كشف هذا التشخيص عن صورة مركبة، تجمع بين نقاط الضوء والعديد من التحديات البنيوية التي لا تزال قائمة.

حضرات السيدات والسادة،

ثم انتقلت المجموعة، كما يفصل ذلك القسم الخامس من التقرير، إلى مرحلة حاسمة في مسار عملها، تمثلت في تقييم أثر وفعالية السياسات والبرامج العمومية التي أطلقتها بلادنا خلال العشرية الأخيرة، والتي راهنت على تحفيز الاستثمار وخلق فرص الشغل.

وقد شمل تقييمنا برامج ذات أهمية قصوى، نذكر منها على وجه الخصوص:

- الاستراتيجية الوطنية للتشغيل "2015-2025"؛
- برنامج المقاول الذاتي؛
- برنامج "أوراش"؛
- برنامج "فرصة"؛
- استراتيجية الجيل الأخضر "2020-2030"؛

ثالثاً: توصيات من أجل سياسات عمومية ناجعة ومندمجة.

السيد الرئيس،

بناءً على كل ما سبق، من تدقيق مفاهيمي وتشخيص للواقع وتقييم للبرامج، خلصت المجموعة الموضوعاتية إلى صياغة مجموعة من التوصيات العملية، التي نأمل أن تُساهم في توجيه السياسات العمومية نحو تحقيق أهداف النجاعة والفعالية، وقد قمنا بتصنيفها حسب مستويات التدخل لضمان تكاملها وفعاليتها، أبرزها:

- إعادة هيكلة منظومة التكوين المهني للرفع من نجاعة الإدماج المهني، وربط برامج التكوين بمتطلبات سوق الشغل الفعلية والمجالات ذات القيمة المضافة العالية؛
- تشجيع وتحفيز البحث العلمي والابتكار لدعم التنافسية وجلب استثمارات ذات قيمة مضافة، والاستثمار في اقتصاد المعرفة لتوفير فرص شغل جديدة ومستدامة؛
- تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافعة للتشغيل المحلي، من خلال تحفيز التعاونيات والمقاولات الاجتماعية، وإحداث حاضنات جهوية لدعم هذا القطاع؛
- إحداث آليات "الشراء العمومي الاجتماعي" لتخصيص نسبة من الطلبيات العمومية للمقاولات الصغرى جداً والصغيرة والتعاونيات.

<u>على مستوى الحكامة:</u>

- ✓ إنشاء مرصد وطني لتقييم السياسات العمومية يصدر تقارير دوريا حول جودة الشغل ومدى احترام القوانين الاجتماعية، ويعمل على توحيد المؤشرات والإحصائيات المعلن عنها من طرف كل الفاعلين العموميين وفق محددات واضحة ومضبوطة؛
- ✓ اعتماد سياسات استشرافية مبنية على معطيات سوق الشغل المرتقبة لتوجيه السياسات العمومية بشكل دقيق واستباقي؛
- ✓ إحداث لجنة برلمانية دائمة لتتبع السياسات العمومية في مجالات التكوين والتشغيل والاستثمار، وتقييم مدى تفعيل التوصيات الصادرة عن التقارير التقييمية؛
- ✓ توحيد المؤشرات والإحصائيات المعلن عنها من طرف كل الفاعلين العموميين وفق محددات واضحة ومضبوطة، لضمان قراءة موحدة وموثوقة للواقع.

<u>على المستوى القانوني:</u>

- ✓ مراجعة النصوص القانونية التي تعيق انسجام الاختصاصات وتقاطعها بين مختلف الفاعلين، وتوحيد المرجعيات القانونية بين المؤسسات العمومية المكلفة بالتكوين والتشغيل والاستثمار؛
- ✓ تدقيق الإطار القانوني المؤطر لمنظومة التشغيل بما يضمن الفعالية والمردودية، مع مراجعة مدونة الشغل باعتماد مبدأ المرونة مع الأمان الاجتماعي؛
- ✓ إدماج مبدأ التقييم الإلزامي في كل قانون يُحدث برامج أو صناديق للتشغيل أو الاستثمار؛
- ✓ إصلاح التكوين المستمر وتسريع إخراج القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر، وتسريع إخراج القانون 24.19 المتعلق بنقابات العمال والمنظمات المهنية للمشغلين.

<u>على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة:</u>

إن مجموعتنا الموضوعاتية تعتبر أن تحقيق المناصفة والتمكين الاقتصادي للمرأة ليس مجرد قضية حقوقية، بل هو رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، ولا يمكن لاقتصادنا أن يحلق بكامل طاقته ونصف مجتمعه لا يزال يواجه عوائق بنيوية.

لذلك، نوصي بشدة بما يلي:

- ✓ تمكين النساء من امتلاك الأدوات اللازمة من خلال اعتماد حوافز ضريبية ومالية إضافية لصالح النساء وتخصيص اعتمادات مالية لفائدة المشاريع النسائية الجماعية؛
- ✓ تشجيع إدماج النساء في برامج التكوين والتشغيل في القطاعات الصناعية والمهيكلة، وتجاوز الصورة النمطية التي تحصرهن في قطاعات هشة؛
- ✓ دعم المقاولة النسائية من خلال تبسيط المساطر والمواكبة القانونية والتقنية، واعتماد الأفضلية في الصفقات العمومية لفائدة المقاولات النسائية؛
- ✓ إصدار قانون خاص بالعنف الاقتصادي يجرم الحرمان من الأجر أو

التغطية الاجتماعية، ويوفر آليات حماية فعالة؛

✓ مراجعة منظومة الأجور لتقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز المساواة الاقتصادية، مع إدماج التربية على المساواة الاقتصادية في المناهج الدراسية والتكوينية.

على مستوى دعم المقاولة:

✓ مراجعة وتطوير منصات رقمية وطنية وجهوية لربط قواعد بيانات التكوين والتشغيل بالكفاءات والفرص الاستثمارية، لتكون بمثابة بوصلة توجيهية للباحثين عن عمل وحاملي المشاريع؛

✓ تشجيع الاستثمار الموجه ترابياً من خلال حوافز مالية وضريبية وآليات تمويل مرنة وميسرة، مع توسيع نطاق الضمانات العمومية لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ رقمنة مسار المستثمر بشكل كامل، ليشمل إجراءات التعمير وإنشاء المقاولة والضرائب، وتحسين وتيسير الولوج إلى العقار عبر تجميع النظام العقاري في أفق توحيده؛

✓ توسيع نطاق الضمانات العمومية لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة لتيسير ولوجها للتمويل البنكي، مع تخفيف الضغط على ميزانيات البنوك عبر إحداث سوق قانونية موازية خاصة بالديون المتعثرة؛

✓ تطوير أدوات تمويل بديلة، كالتمويل التشاركي والتمويل الأخضر، وإحداث برامج وطنية لتحفيز المقاولات في المجالات الترابية الهشة.

على مستوى العدالة المجالية:

✓ إحداث مرصد وطني مستقل لتتبع وتقييم التوزيع الجهوي للاستثمار، لضمان تحقيق العدالة المجالية وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل حظاً؛

✓ تفعيل آلية "التمييز الإيجابي" في توزيع الاستثمار العمومي لفائدة الجهات، لضمان توزيع عادل لثمار النمو؛

✓ تخصيص نسبة من مناصب الشغل العمومي سنوياً للأقاليم التي تعرف نسباً مرتفعة من البطالة، كإجراء ملموس ومباشر لدعم هذه المناطق؛

✓ إحداث آليات دعم تقني لفائدة المجالس الجهوية لتقوية قدراتها في بلورة المشاريع، وإعداد مخططات جهوية للتشغيل مندمجة مع برامج التنمية الجهوية.

السيد الرئيس،

لقد حاولنا من خلال هذا التقرير، تقديم أبرز خلاصاته وتوصياته، أن نكون في مستوى الثقة التي وضعتموها فينا.

إنه عمل جماعي، نابع من إحساس عميق بالمسؤولية، ورغبة صادقة في الإسهام في إيجاد حلول حقيقية لإشكالية الاستثمار والتشغيل.

إن التوصيات التي بين أيديكم ليست مجرد أفكار متفرقة، بل تشكل بناءً مترابطا ومتكاملا، فنجاح بلادنا في معركتي الاستثمار والتشغيل يرتكز على ثلاثة أعمدة متكاملة لا يمكن فصلها:

- أولاً: حكامة فعالة تضمن التنسيق والمساءلة والنجاعة؛
- ثانياً: رأسمال بشري مؤهل ومقاولة ديناميكية قادرة على الخلق والابتكار والمنافسة؛
- وثالثاً: عدالة اقتصادية ومجالية تضمن إدماج المرأة والشباب، وتنهض بالمناطق الهشة.

إننا على يقين..

شكرا للإخوان والأخوات جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

سبع دقائق زايدة.

الرئاسة تساهلت مع رئيس المجموعة والمقرر، نظرا لأنها للجميع.

والآن غادي ندخلو فالمناقشة ديال الفرق والمجموعات، وكذلك الرد ديال الحكومة، غادي نحترمو الوقت الزمني.

أولا، غادي نعطي الكلمة الآن في إطار المناقشة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

نعم.

المستشار السيد مبارك السباعي: (نقطة نظام)

ما عمرنا شفنا التوقيت ديال المقرر، لأن التقرير هو اللي كيعطينا المسائل، ما يمكنش نجيو فهاذ الوقيتة ونعطيو المقرر 5 دقايق.

هذا هو اللي بغيت نقول، السيد الرئيس، لأن فجميع التقارير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

بنفس الرؤية تفاعلت معهم، أنا درت هكاك، أنا مشيت فهاذ الاتجاه.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

شكرا السي السباعي على الملاحظة.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار

والتشغيل، وهي جلسة نستحضر من خلالها مساهمة هذه الوظيفة الدستورية المرتبطة بتقييم السياسات العمومية في ترسيخ قيمة مؤسسة البرلمان في النسق المؤسساتي الديمقراطي حيث تعتبر هذه الجلسة تجليا من تجليات سمو العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وآلية لتعزيز العمل الرقابي الذي يقوم به البرلمان على عمل الحكومة.

وبالنظر إلى راهنية السياسات المرتبطة بالاستثمار والتشغيل باعتبارهما مؤشرين رئيسيين في قياس مستوى التقدم الذي تحققه بلادنا في المسار التنموي، فإننا نثمن اختياره كموضوع ليخضع للتقييم، على اعتبار الدور الرقابي الذي يقوم به هذا المجلس الموقر والاضافة النوعية التي سيعطيها هذا المجلس بالنظر إلى مكوناته السياسية والنقابية والمهنية.

السيد الرئيس المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يعبر عن اعتزازه بالعمل الذي قامت به اللجنة، رئيسا وأعضاءً وطاقما إداريا، منوهين كذلك بقيمة التقرير الذي أعدته والذي نعتبره، بما تتضمنه من معطيات ومعلومات، مرجعا هاما نستند إليه في ممارسة العمل البرلماني الرقابي والتشريعي ومصدرا غنيا بالمعطيات بالنسبة للباحثين والمهتمين بموضوع الاستثمار في علاقته بالتشغيل.

كما نعتبره كفريق يقود الأغلبية البرلمانية ترصيدا هاما للمنجزات التي حققتها الحكومة في تدبيرها لموضوعي الاستثمار والتشغيل، وشهادة موضوعية على المجهودات المبذولة في هذين المجالين، خاصة وأن التقرير يبسط، بكل موضوعية، تشخيصه للوضعية التي كان عليها الاقتصاد الوطني قبل عشر سنوات عبر مؤشر حجم الاستثمار الوطني وقدرته على خلق مناصب الشغل القار، والمستوى الذي أصبح عليه في الوقت الراهن، مبرزا بشكل جلي الزخم الذي عرفته الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، خاصة خلال الولاية الحكومية الحالية.

وهو ما يجعلنا نؤكد مجددا، من موقعنا كممثلين للأمة وفي إطار ممارستنا للدور الرقابي الذي يضطلع به البرلمان، وبكل مسؤولية وشجاعة على أن هذه الحكومة تقود ثورة حقيقية لإصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلد بكل ثقة وإرادية فهي إذن "حكومة المنجزات وليس حكومة الخطابات".

إنها المنجزات التي مكنت من النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز صلابته أمام التقلبات الجيوسياسية والمناخية والرفع من قدرته على إحداث مزيد من مناصب الشغل القار.

إنها المنجزات التي مكنت من تكريس أسس الدولة الاجتماعية عبر تعميم الحماية الاجتماعية والتخفيف من الأعباء المعيشية لعدد هام من الأسر المغربية الهشة وصون كرامتها.

إنها المنجزات التي مكنت من تحسين القدرة الشرائية للمواطنين والحد من تضخم أسعار أغلب المنتجات الاستهلاكية الأساسية.

وغيرها من المنجزات الأخرى ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي التي لا ينكرها إلى جاحد ومُتحامِل.

السيد الرئيس المحترم،

لقد اطلعنا وناقشنا جميعا، في مستهل الولاية التشريعية، البرنامج الذي أعدته الحكومة عند تنصيبها والذي بسطت فيه رؤيتها الإصلاحية بشكل طموح وواقعي، مبرزة الخطوط العريضة للأهداف التنموية ذات الأولوية، ومن ضمنها جعل الاستثمار العمومي والخاص محركا رئيسيا للتنمية الشاملة والمستدامة ومساهما رئيسيا في إحداث مناصب الشغل القارة، بما من شأنه يصون كرامة المواطنات والمواطنين ويحسن من مستواهم المعيشي.

وبالإطلاع على الأرقام والمؤشرات المسجلة، كما عرضها تقرير المجموعة الموضوعاتية وتضمنتها تقارير المؤسسات الوطنية الأخرى، يتضح لنا حجم المجهود الذي بذلته الحكومة، سواء في الشق المتعلق بإنعاش الاقتصاد الوطني أو في المجالات ذات البعد الاجتماعي، وأهمها الارتفاع الملحوظ لمعدل النمو ليسجل 4.8% خلال الفصل الأول من هذه السنة، متأثرا بشكل إيجابي بارتفاع وثيرة الاستثمار العمومي الذي ارتفع من 230 مليار درهم سنة 2021 إلى 340 مليار درهم سنة 2025، وهو مستوى استثنائي انعكس بشكل واضح على الدينامية الاقتصادية وعلى سوق الشغل.

حيث تتوزع هذه الاستثمارات، كما نناقش ذلك جميعا، على مستوى قوانين المالية التي أطرتها هذه الحكومة من خلال ولايتها، وهو ما نلمسه في أرض الواقع، ونقف عليه من خلال أوراش عمومية كبرى تستهدف تعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية.

وقد شملت تحديث وتمديد شبكة الطرق الوطنية والجهوية والطرق السيارة وشبكة السكك الحديدية والموانئ والمنشآت المائية ومشاريع الربط المائي بين الأحواض والبنيات الرياضية وبناء المؤسسات التعليمية والمستشفيات الإقليمية والجامعية ومؤسسات التعليم العالي والبنيات الطاقية وإطلاق مخططات في قطاعات حيوية، كالفلاحة والسياحة والصناعة والتعليم والصحة، وغيرها من القطاعات الأخرى، مما ساهم في تجويد الخدمات التي شملتها هذه الاستثمارات، وعلى رأسها تلك التي تستهدف تحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي والصحي.

ولا شك أن زخم الإصلاحات الهيكلية والأوراش الكبرى التي تعكف حكومة الإنجازات على تنزيلها، لم تكن ممكنة لولا التطور الإيجابي وغير المسبوق للمالية العمومية مما عزز قدرتها على تعبئة الغلاف المالي الضروري لتمويل استثمارات عمومية بهذا الحجم وبهذا المستوى.

إذ ننوه، بهذه المناسبة، بالعمل الجاد والمضني الذي يقوم به السيد الوزير المكلف بالميزانية في سبيل الارتقاء بأداء المالية العمومية، والذي أثمر نتائج جد إيجابية على مستوى الارتفاع المُقَدر لموارد ميزانية الدولة، سواء عبر موارد التمويلات المبتكرة أو عبر تحسن الموارد الجبائية وغير الجبائية، نؤكد أن هذا المجهود الجبار والتاريخي المقدر عزز من قدرة ماليتنا العمومية على تمويل

الأوراش والمخططات الاستراتيجيات الكبرى وضمان استدامتها.

كما سمح من جهة أخرى، بضخ اعتمادات مالية إضافية لدعم الاستقرار الاقتصادي الوطني والاستجابة للحاجيات الاجتماعية، وفي هذا الإطار، لابد أن ننوه بالمجهود الذي يقوم به أطر وزارة الاقتصاد والمالية في الحفاظ على أمننا المالي.

السيد الرئيس المحترم،

لقد لمسنا لدى الحكومة، وقد عبرت عن ذلك بوضوح في برنامجها الحكومي، من اقتناعها بأن تحقيق النمو وخلق الثروة، لا يجب أن يستند على المجهود الفردي للدولة عبر الاستثمارات العمومية المعبأة، بل يجب أن يستند كذلك على المساهمة الفعالة للاستثمار الخاص، كما شدد عليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله بإعطاء توجيهاته لإقرار ميثاق محفز للاستثمار يطمح إلى الرفع من مساهمة القطاع الخاص إلى الثلثين من مجمل حجم الاستثمارات في أفق سنة 2035، وهو ما كنا ننادي به داخل فريق التجمع الوطني للأحرار منذ سنوات.

وإذ نعتز في مجلس المستشارين بانخراطنا الفعال إلى جانب الحكومة، في تكثيف وثيرة الاشتغال للنهوض بالاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، مستندين إلى الرؤية الملكية السامية في تنزيل الإصلاحات الجوهرية التي همت الترسانة القانونية المؤطرة لمنظومة الاستثمار، وذلك من خلال إخراج ميثاق للاستثمار الذي يقوم على فلسفة جديدة تعتمد منظومة متكاملة للدعم والتحفيز والمواكبة ويتخذ من عدد مناصب الشغل المحدَثة والمُساهَمة في تقليص الفوارق المجالية والانفتاح على القطاعات الاستراتيجية الواعدة، معايير أساسية في تحديد قيمة الدعم والذي يشمل كلا من الدعم الأساسي والدعم الموجه لتعزيز تموقع المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، والدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وإذ نحيي بالمناسبة السيد الوزير المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية على مجهوداته للنهوض بالاستثمار وعلى مجهوده الخاص الذي سعى فيه من خلال مؤسستنا التشريعية إلى إخراج القانون المؤطر للدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، نؤكد أن ذلك يرمي إلى إقرار منظور يعزز البعد الترابي الذي ينسجم مع الجهوية المتقدمة، بإسناد اختصاص تدبيره للمراكز الجهوية للاستثمار كفاعل محوري في تنمية الاستمارات وتشجيعها.

منوهين، بالمناسبة، بالدينامية التي أصبحت تطبع وثيرة اشتغال المراكز الجهوية للاستثمار بعد الإصلاح الذي خضعت له.

وإذا كنا نعتبر أن هذا الدعم الرامي إلى الرفع من نسبة مساهمة المقاولات الصغرى والمتوسطة في تعزيز الدينامية الاقتصادية وإحداث مناصب للشغل تُشكل 98% من النسيج الاقتصادي الوطني وتوفر أزيد من 80% من مناصب الشغل في القطاع المهيكل، فإن الضرورة تقتضي أيضا إسراع الحكومة في إخراج المرسوم الخاص بإحداث المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً الذي تأخرنا في إخراجه.

السيد الرئيس المحترم،

لقد بسط التقرير الذي نحن بصدد مدارسته تجليات العلاقة التلازمية بين وضعية سوق الشغل كمؤشر على دينامية الاقتصاد الوطني الذي يتأثر سلبا وإيجابا بحجم وقيمة الاستثمارات المنجزة، وبالاطلاع على المؤشرات التي تعلن عنها المندوبية السامية للتخطيط، وخاصة في نشرتها الإخبارية الأخيرة حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2025، لا يسعنا إلا أن نثمن التراكم الإيجابي والتصاعدي للنتائج التي حققتها هذه الحكومة، في إنعاش عدد من الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في إحداث أعداد هامة من مناصب الشغل:

- ✓ قطاع "الصناعة" مثلا مكن من إحداث 83.000 منصب أي بزيادة (+6%)؛
- ✓ قطاع "الخدمات" مكن من إحداث 216.000 منصب بزيادة (+4%)؛
- ✓ قطاع "البناء والأشغال العمومية": 52.000 منصب بزيادة (+4%).

ولا شك أن الأوراش الكبرى التي أطلقتها الحكومة في إطار استعدادِ بلادنا لتنظيم كأس إفريقيا وكأس العالم لكرة القدم ستسهم في انتعاشة عدد من القطاعات الاقتصادية وفي إحداث مزيد من مناصب الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

لقد وقف التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية عند مشكل البطالة، التي تظل ظاهرة طبيعية في الاقتصاديات النامية وتتفاقم بشكل تلقائي مع التغيرات المناخية والتقلبات الاقتصادية والجيوسياسية، كما حدث خلال السنوات الأخيرة، وتداركته الحكومة بإطلاق خارطة الطريق في مجال التشغيل والتي تستهدف تقليص معدل البطالة إلى 9%، وإحداث 1.45 مليون منصب شغل إضافي في أفق سنة 2030.

إنها خارطة طموحة جاءت بإجراءات ملموسة، أهمها تعبئة غلاف مالي إضافي يقدر بحوالي 15 مليار درهم، منها 12 مليار درهم لتحفيز الاستثمار و1 مليار درهم موجهة للحفاظ على مناصب الشغل بالوسط القروي، و2 مليار درهم موجهة لتحسين نجاعة برامج إنعاش الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

بقدر افتخارنا بالمستوى الذي بلغته منظومة الاستثمار ببلادنا بشقيها العمومي والخاص وقدرتها على تحقيق انتعاش حقيقي للاقتصاد الوطني، وبقدر تنويهنا بالبرامج والمشاريع التي أطلقتها الحكومة في سبيل إنعاش سوق الشغل والحد من تفاقم البطالة، فإننا ندعو إلى العمل وفق مقاربة تشاركية مندمجة،

على معالجة بعض الإشكاليات التي ما تزال مطروحة في هذين المجالين، عبر اتخاذ الإجراءات والتدابير التالية:

- حث القطاع البنكي على مسايرة وثيرة الإصلاحات التي تباشرها الحكومة في مجال الاستثمار وبرامج دعم التشغيل الذاتي، حيث ما يزال تعامل القطاع مع تمويل المشاريع الاستثمارية الصغرى والمتوسطة يتسم بتردد غير مبرر على الرغم من الضمانات التي توفرها الدولة؛

- اعتماد مزيد من الإجراءات التحفيزية لتشجيع القطاع غير المهيكل على الاندماج في القطاع المهيكل والحد من تمدده؛

- مراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمار العمومي وإقرار مزيد من التحفيزات للقطاع الخاص للاستثمار في المجالات الترابية ذات المستويات المتدنية في مؤشرات التنمية؛

- تعزيز مساهمة الجماعات الترابية في اعتماد وتنزيل استراتيجيات تنموية في مجالي الاستثمار والتشغيل؛

- تعزيز مساهمة الغرف المهنية في هذه الدينامية وجعلها ضمن القيادة في تأطير عملية الاستثمار والتشغيل؛

- توسيع عرض التكوين المهني وتحديثه ليتلاءم مع حاجيات السوق الوطنية؛

- اعتماد برامج للتشغيل تستهدف الفئات الأكثر تضررا من البطالة كالنساء والشباب وحاملي الشهادات؛

- إصلاح مدونة الشغل لضمان استقرار العلاقة الشغلية بين الأجير والمشغل.

وفي الأخير، نعتبر التقرير الذي أعدته اللجنة الموضوعية مساهمة من مجلسنا الموقر عبر وظيفة تقييم السياسات العمومية، في المجهودات التي تبذلها بلادنا في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنات والمواطنين، معبرين عن انخراطنا الكامل، إلى جانب الحكومة، في سبيل تحقيق التنمية المنشودة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

أنا أفضل باش ما نضيعوش الوقت كل واحد يتناول الكلمة من.. ربحا للوقت، لأن في الصباح عندنا جوج جلسات، جلستين اللي عندنا.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة الدستورية الهامة لمناقشة وتقييم موضوع اقتصادي واجتماعي ذا راهنية قصوى يتعلق بالاستثمار والتشغيل، مساهمة من فريقنا في إغناء النقاش العمومي الجدي والبناء حول السياسات العمومية ببلادنا، وذلك تفعيلا للصلاحيات الدستورية التي يمنحها دستور 2011 لمجلسنا الموقر.

السيد الرئيس المحترم،

قبل التطرق لمضمون نص التقرير الذي بين أيدينا، نود في البداية أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس مجلس المستشارين ولجميع أعضاء المكتب على برمجتهم لهذا الموضوع الهام، وطرحه للنقاش داخل مجلسنا الموقر، والشكر موصول للسيد رئيس اللجنة الموضوعاتية الأخ القدير أحمد اخشيشين ولكافة السيدات والسادة أعضاء اللجنة وأطرها الإدارية على مجهوداتهم الجبارة في إنتاج هذا التقرير النوعي الذي بين أيدينا، مشيدين بالمنهجية والمقاربة الاحترافية التي اشتغلت بها اللجنة، والتي انطلقت من تحديد الإطار المرجعي العام للقضايا المعروضة للنقاش، والإطار المفاهيمي الذي يدقق مجالات الاشتغال، وكذلك الإطار القانوني والمؤسساتي، مرورا بتشخيص عميق للموضوع، تضمن تقييما دقيقا للبرامج الحكومية خلال العشرية الأخيرة، منتهيا بخلاصات تركيبية وتوصيات جد غنية، ترسم آفاقا واعدة لتحسين الحصيلة داخل هذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

تعد قضايا الاستثمار والتشغيل من الأعمدة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في بناء الدولة الاجتماعية والاقتصادية عن حق، لما لهما من انعكاس مباشر على تطوير البنيات التحتية للإقتصاد الوطني، وعلى خلق فرص الشغل، لذلك ظل هذا الموضوع من القضايا الأساسية الحاضرة في النقاش العمومي والسياسي والاجتماعي، وحتى النقاش الفكري والأكاديمي، وستظل هذه القضايا من المواضيع الأساسية التي تشغل الفاعل السياسي، لذلك لا يسعنا سوى تثمين هذا التقرير وهذا العمل النوعي الذي قارب هذه القضايا الجديدة القديمة من زوايا مختلفة.

السيد الرئيس المحترم،

لايمكن إعطاء الحلول في أي موضوع دون الاستناد على تشخيص وتشريح دقيق وموضوعي، لذلك نثمن عاليا التشخيص العميق الذي قامت به اللجنة، والذي يتقاطع مع الملاحظات والتصور العام الذي نملكه داخل الفريق وداخل حزب الأصالة والمعاصرة، بل يتقاطع حتى مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، لاسيما ملاحظاته بخصوص التأخر في وضع الأنظمة

القانونية الخاصة بالمقاولات المتوسطة والصغرى، وغياب التنسيق وانخراط الجميع في عملية تعبئة العقار الموجه للاستثمار، وضعف تعزيز الروابط والتكامل بين مختلف أنواع العقار "الملك الخاص للدولة"، "أراضي الكيش"، "أراضي الجموع" ... مسجلا كذلك التباطؤ في إعادة هيكلة وتصفية بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم تعد تنتج ثروة ولا تخلق مناصب شغل.

في نفس السياق، فإن تعدد المتدخلين يؤدي إلى التداخل في الاختصاصات ويعيق المقاربة التشاركية الحقة، ويضعف انسجام السياسات العمومية ويؤدي إلى تكرار البرامج الموجهة للقطاع، وبالتالي ضعف التنسيق المؤسساتي الأفقي والعمودي من أبرز العوائق البنيوية في مجالي الاستثمار والتشغيل، بسبب كثرة المسؤولين المتدخلين في القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن الحديث عن نجاح أي استثمار دون التوقف عند التمويل وحجم الإمكانيات التي تصنع الفارق في الاستثمار وفي خلق فرص الشغل، وهنا نجدد تنبيهنا لصعوبة تمويل الاستثمار بالمغرب، لاسيما المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، حيث نؤكد غياب المرونة المالية، ليس من الأبناك فقط، بل حتى في الميزانيات العامة والميزانيات الجهوية والترابية المحلية.

أما وضعية المرأة داخل منظومة الاستثمار والتشغيل، والتي ظلت موضوع تنبيهاتنا المتكررة خلال جلسات هذا المجلس الموقر، فحدث ولا حرج عن الصعوبات الجمة وعن الوضعية الهشة وعن الحكرة التي تعانيها المرأة المغربية، سواء كمستثمرة أو كمشتغلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إغناءا وإسهاما منا في تعزيز الآفاق الواعدة التي ترسمها التوصيات الهامة جدا للجنة، فإننا نضم صوتنا لصوت اللجنة ونؤكد معها على التوصيات التالية:

أولا: تقوية التنسيق بين المتدخلين، أشخاصا كانوا أم مؤسسات عمومية؛

ثانيا: تطوير البحث العلمي الحقيقي مع ضرورة الانفتاح على المعرفة التكنولوجية وعلى الرقمنة وعلى التوظيف الإيجابي للذكاء الصناعي؛

ثالثا: توسيع نطاق التشغيل الذاتي ومصاحبته ماديا وتكوينيا وتبسيط المساطر أمامه وتيسير عملية ولوجه إلى التمويل؛

رابعا: العناية بالاقتصاد التضامني وبالمقاولات الصغرى جدا؛

خامسا: إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني؛

سادسا: تنزيل السياسات العمومية في الاستثمار بمنطق رجالات الدولة وعبر الاستراتيجيات الدائمة في الزمن؛

سابعا: وضع اتفاقيات واضحة وتعاقد واضح بين الدولة والجهات والجماعات الترابية، بمنطلقات محددة، وبأهداف واضحة، وشروط ميسرة، وميزانية ضخمة وهائلة؛

ثامنا: تبسيط المساطر وتوحيد الشبابيك، وتوحيد الترسانة القانونية وجمع النصوص التشريعية والتنظيمية في مدونات خاصة بالاستثمار والتشغيل تيسيرا على الفاعلين والمستثمرين واليد العاملة؛

تاسعا: دعم التمكين الاقتصادي للمرأة المغربية داخل المقاولة والجمعية والوداديات، وتقديم تحفيزات وتفضيلات إيجابية لها؛

عاشرا: التشجيع على الاستثمار المستهدف للمناطق والقرى النائية بتحفيزات مالية وإعفاءات ضريبية.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع الاستثمار والتشغيل يمر بصعوبات وعراقيل جمة، لا تزال تعيق انخراطه في تقوية الاقتصاد الوطني، وتجاوزها يتطلب مجهودات جبارة ومقاربة شمولية عبر قرارات وتدابير صارمة، تعكسها إرادة سياسية قوية، قادرة على الوقوف أمام اللوبيات ومواجهة الصعاب والعقبات، حتى نواكب التوجهات العامة والسرعة والنجاعة التي تسير بها الاستثمارات الكبرى في البلاد، وحتى نكون في مستوى طموحات وآمال صاحب الجلالة نصره الله في مغرب الاستثمارات، مغرب التنمية الاقتصادية المزدهرة، مغرب العدالة الاجتماعية الحقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الدستورية، المخصصة لتقييم السياسات العمومية، من خلال مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة في مجالي الاستثمار والتشغيل، وهما جناح التنمية وروح الأمل الذي يسكن تطلعات شباب الوطن.

إنها لحظة دستورية بامتياز، يسكنها البعد الرقابي وتؤطرها أحكام الفصل 70 من الدستور، الذي منح المؤسسة الدستورية شرف تقييم السياسات العمومية، تكريسا لتكامل السلط وتعزيزا للحكامة وضمانا لنجاعة القرار العمومي.

وما كان لهذا الإنجاز أن يثمر لولا نضج المؤسسات الذي راكمته بلادنا في الممارسة البرلمانية، ضمن سياق وطني عام، يطمح لتحقيق تنمية مستدامة

وشاملة وتعزيز مكانة المغرب إقليميا ودوليا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي رسم للمغرب طريقا قوامه التنمية وعماده العدالة الاجتماعية والمجالية.

وفي هذا المقام، لا يفوتنا أن نثني على الجهد القيم الذي بذلته مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، برئاسة المستشار المحترم السيد أحمد أخشيشين، ومن خلاله السيدتين والسادة أعضاء المجموعة من مختلف الفرق أغلبية ومعارضة، الذين أنجزوا تقريرا غنيا عميق الرؤية، دقيق المقاربة.

كما نثمن عاليا جهود الأطر الإدارية والتقنية التي واكبت هذا العمل بإخلاص وتفان.

إن هذا التقرير يعكس بوضوح الجهد المبذول والمنهجية الرصينة التي اعتمدت في تناول هذا الملف المتشعب، فجاء عملا متكاملا يكرس للدور الجديد للمؤسسة البرلمانية، برلمان لا يكتفي بالتشريع، بل يقيم ويقترح ويؤثر، ولا غرابة أن يبدع مجلس المستشارين في تطوير أدوات وآليات تقييم السياسات العمومية، إعمالا للمكنة الدستورية واستنادا إلى مقاربة متعددة المشارب، تؤسس لنموذج متقدم يعتمد على معايير موضوعية صارمة، ويفعل التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

السيد الرئيس،

لقد شكلت اللقاءات العديدة والندوة الوطنية الكبرى والوثائق المُرفَقَة، ذاكرة حية لهذا الجهد الجماعي، الذي عبر عن روح انفتاح حقيقية وحرص على إشراك كافة الفاعلين داخل المؤسسة وخارجها، في مقاربة عمومية متوازنة.

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن جودة التقرير النهائي تَمَثَّل للفهم العميق لأدوارنا الدستورية، كما أن الملاحق تشهد على وعي المجموعة بضرورة توثيق ذاكرة العمل البرلماني، خاصة في باب تقييم السياسات العمومية، ليبقى مرجعا للمؤسسات والباحثين وصناع القرار.

إن اختيار موضوع الاستثمار والتشغيل لم يكن اختيارا اعتباطيا، بل جاء نتيجة وعي جماعي تشكل من رغبة صادقة في مقاربة هاذين المجالين الحاسمين في خلق الثروة وتحقيق القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل اللائقة والدائمة، فلا تنمية بدون استثمار منتج ولا كرامة بدون شغل كريم، فهذان المجالان لا يصنعان الأرقام فحسب، بل يصنعان الحياة ويمنحان المواطن الاحساس بالانتماء والمعنى الحقيقي للمواطنة.

لقد احتلت قضايا الاستثمار والتشغيل موقعا مركزيا في التوجيهات والخطب الملكية السامية التي رسمت على مدى العشرية الأخيرة طريقا نحو اقتصاد تنافسي مندمج، يقلص الفوارق ويكرس العدالة ويستشرف المستقبل بثقة وثبات.

ومن هذا المنطلق، أصبحت السياسات الاستثمارية ركيزة أساسية في النموذج التنموي الجديد، حيث يتم توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز تموقع المغرب في سلاسل القيمة العالمية، غير أن الواقع رغم التقدم المحقق، مازال يكشف عن فجوة قائمة بين نجاعة الاستثمار من جهة وأثره المباشر على التشغيل من جهة أخرى، فالتطلع إلى مردودية اجتماعية للاستثمار ومعالجة معضلة البطالة تحركه الحاجة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز الادماج السوسيو-اقتصادي، حفاظا على الأمن والاستقرار.

لقد حققت بلادنا بالفعل تقدما ملحوظا في تحديث المنظومة المؤطرة للاستثمار، وتم اعتماد آليات مشجعة على التشغيل، لكن الحلقة المفقودة ما تزال قائمة في ربط الأثر الاقتصادي المباشر للاستثمار بسوق الشغل.

إن المغرب يمتلك من المقومات ما يجعله قطبا استثماريا واعدا من استقرار سياسي وموقع جغرافي استراتيجي واتفاقيات دولية، إلى نظام مالي وبنكي متقدم وآليات مواكبة وتحفيز وطنية ودولية، لكن الأهم هو تحويل هذه المقومات إلى إنجازات ملموسة وجعل الاستثمار أداة للتحرير من الفقر والتهميش، والشغل جسرا نحو الكرامة والعدالة والاستقرار.

وإذ نثمن ما جاء في التقرير من تشخيص واقعي وتوصيات بناءة، فإننا نؤكد على ضرورة أن تكون المرحلة المقبلة، مرحلة استثمار مختلف كما جاء في التقرير، لا يكفي أن نستثمر أكثر، بل ينبغي أن نستثمر بشكل مختلف.

ومن هذا المنطلق، نقترح جملة من التوجهات الاستراتيجية بروح مسؤولة وهي:

- توحيد المرجعيات القانونية والمؤسساتية والرقابية في مجال الاستثمار والتشغيل لضمان توازن عادل بين تحفيز المستثمرين وصيانة حقوق الشغيلة؛
- تعزيز الحكامة الجيدة ورقمنة الإدارة وتفعيل اللامركزية واللاتمركز، مع ضمان الالتقائية والتنسيق المؤسسي أفقيا وعموديا؛
- بناء اقتصاد معرفي وتطوير البحث العلمي والابتكار وربط مخرجات التكوين بسوق الشغل؛
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتضامني ليلعب دورا كاملا في التنمية الوطنية؛
- إدماج الاقتصاد غير المهيكل وتحويل تحدياته إلى فرص تنموية وإدماجية؛
- مواكبة الشباب وحاملي المشاريع، خاصة المشاريع المبتكرة والواعدة ذات القيمة المضافة النوعية؛
- اعتماد منظومة تقييم وطنية موحدة تجمع بين البعد الكمي والنوعي وتربط التقييم بمسار اتخاذ القرار الاستراتيجي.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نؤمن بأن هذا التقرير ليس خاتمة المطاف، بل انطلاقة لمسار إصلاح أوسع، هذه الجلسة ليست مجرد محطة تقييم، بل بداية لمرحلة جديدة تجدد فيها الثقة في السياسات العمومية وترسخ من خلالها مقومات التنمية الشاملة والعادلة، فغايتنا جميعا بناء وطن

يليق بأبنائه ويصون كرامتهم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي يقود بخطى واثقة نحو مغرب الكفاءات ومغرب الفرص ومغرب المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي، فليتفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

عيينا ما نقول لكم صيبو هذيك المنصة، الإخوان تيصبرو حتى يعيو وتيبقاو هازين الوراق هنا، عيينا ما نقول لكم صيبو هذيك المنصة راه ما يمكنش نمشيو بهاذ الطريقة، أنا غادي نبقى مقاطعها حتى تكون.

بالمقاطعة ماشي باش ما..

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن اتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار هذه الجلسة الدستورية الهامة المخصصة لتقييم السياسات العمومية في مجالي الاستثمار والتشغيل، وهي مناسبة لأنوه باللجنة الموضوعاتية، رئيسا ومقررا وأعضاء، وبالأطر المواكبة لها على مجهوداتهم الجبارة التي أنتجت هذا التقرير النوعي والشامل المعروض على أنظارنا، والذي كان بالإمكان إغناؤه، لو تم الاستماع لوزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمياه الغابات، وعدد من المؤسسات الدستورية والعمومية ذات الصلة بتقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

إذ نجدد تفاعلنا الايجابي مع خلاصات وتوصيات هذا التقرير الغني بالمعطيات، فإننا نتطلع الى التفاعل الايجابي للحكومة ومختلف المؤسسات العمومية والجماعات الترابية مع توصياته حتى لا تبقى حبرا على ورق.

السيد الرئيس المحترم،

علاقة بمضامين التقرير وبعيدا عن لغة الأرقام والمؤشرات المطبوعة بتضارب القياس بين تفاؤل أرقام الحكومة في مقابل تشاؤم أرقام المؤسسات الوطنية المستقلة، بمضمونها الصادم اقتصاديا واجتماعيا ومجاليا، نسجل أن صدق المؤشرات يقاس فعلا بمدى أثرها التنموي ومفعولها الاجتماعي، وهو ما لا تلمسه لا المقاولة ولا الفلاح الصغير وكا الكساب، ولا الصانع التقليدي ولا التاجر الصغير ولا الموظف والأجير، ولا المعطل ولا المواطن، ولا عموم مغاربة الجبال والمناطق النائية وهوامش المدن، فأين الخلل؟

الخلل طبعا في منظورنا، السيد الرئيس المحترم، يكمن في الأعطاب البنيوية والوظيفية للسياسات العمومية التي تراهن على التوازنات الماكرواقتصادية، على أهميتها، على حساب التوازنات الاجتماعية والمجالية.

الخلل كذلك يكمن في طبيعة الأولويات والاختيارات الفاقدة لبوصلة سياسية تخرجها من المقاربات التقنية، وتكسبها رؤية التمييز بين مؤشر النمو بحمولته الكمية وبين مؤشر التنمية بمفهومه النوعي والمستدام.

الخلل أيضا يكمن في كون السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالاستثمار والتشغيل لا تفرق بين خدمة المجال وبين تنمية التراب وفي صلبها الإنسان.

أكيد كذلك، السيد الرئيس، أن الحكومة أبدعت في رفع ميزانية الدولة، عبر إعلاء سقف تضريب الشركات والمواطنين، بشكل مباشر وغير مباشر، بمبرر العتبات الموحدة، ومن خلال بدعة التمويلات المبتكرة، غير مؤطرة بأي سند قانوني وبعيدا عن أعين المشرع، وقس على ذلك مداخيل التسوية الطوعية بعد تجربة المساهمة الإبرائية، وكلها إجراءات عابرة وغير مستدامة.

وبالمقابل، وفي غياب دراسات الأثر والجدوى وتقييم موضوعي للسياسات العمومية، نسجل أن سياسات الحكومة فشلت في تقليص نسبة البطالة التي وصلت سقفا غير مسبوق في ظل فشل وعد مليون منصب شغل وفي ظل تزايد فقدان الشغل وإفلاس المقاولات.

كما لم تنجح في الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية، جراء تمركز الاستثمارات العمومية والخاصة في بعض الجهات المحدودة وفي غياب رؤية أفقية مبنية على الالتقائية للتنمية الاجتماعية المستدامة، وفي جوهرها التشغيل المستدام بدل الاستثمار في برامج عابرة من قبيل "فرصة" و"أوراش" و"انطلاقة" دون تقييم ولا ربط المسؤولية بالمحاسبة في تنفيذها وتمويلها.

وفي نفس الاتجاه، فالحكومة كذلك مساءلة حول برامج الدعم القطاعي والمؤسسات العمومية دون رقابة ولا محاسبة ولا تقييم لأثر الملايير الممنوحة.

السيد الرئيس المحترم،

بنقد موضوعي لا تمليه المواقع العابرة، نسجل ضعفا في وتيرة تنزيل الجيل الثاني من مسار الجهوية المتقدمة بعد الولاية التأسيسية.

نسجل كذلك أن رهان الانصاف الترابي والعدالة المجالية لم يكن حاضرا بما يستحقه في أجندات الحكومة ولا برامجها ولا في توجيه استثماراتها العمومية، ولا اجتهاد لتوفير القواعد الجبائية والعقارية والتشريعية لخلق جاذبية استثمارية في المجالات الترابية المهمشة والمقصية من فرص التنمية حتى يومنا، هذا إلى جانب رفضها غير المقنع لمقترح قانون الجبل، ومطلب صياغة مخطط أفقي لتنمية المناطق القروية والجبلية، ودمج الصناديق والحسابات الخصوصية الموجهة لهذا المجال الاستراتيجي، وهو ما عبرت عنه صرخات آيت بوكماز وقبلها العديد من المناطق القروية والجبلية.

ختاما، لقد التقطنا في التقرير إشارة مهمة للغاية مفادها أن السياسات

العمومية والحكومية تتأسس على الاستمرارية المتجددة وليس القطيعة الوهمية، ونتمنى أن تلتقطها معنا الحكومة، لأن ذاكرة التاريخ لا تنسى حجم مساهمة كل مكون سياسي، ومساره في صناعة الماضي بإخفاقاته ونجاحاته أيضا، والتي ليست قليلة على كل حال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا كثيرا على احترام الوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

بداية، لا يسعنا إلا التنويه بجودة التقرير، سواء من حيث منهجيته المبنية على التشارك والإنصات لمختلف الفاعلين والمؤسسات ذات الصلة، أو من حيث عمق تشخيصه ومصداقية البيانات المعتمدة فيه، ولا شك أن هذا التقرير يشكل وثيقة مرجعية هامة تضيء مسارنا الرقابي فيما يخص سياسات الاستثمار والتشغيل.

السيد الرئيس،

لقد أحسن مكتب مجلس المستشارين صنعا حين اختار هذا المحور الحيوي كموضوع للجلسة السنوية، نظرا لما يكتسيه من أهمية مركزية في تحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة البطالة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، لا سيما في سياق دولي يتسم بعدم الاستقرار والتنافسية المتزايدة على الاستثمار وفرص الشغل.

أما فيما يتعلق بمضامين هذا التقرير الهام، فإننا ننوه بمضامينه، وبالحس النقدي الذي طبع تعاطيه مع العديد من الإشكاليات والاختلالات المسجلة، وهو الأمر الذي تم بالاستناد إلى مؤشرات علمية وأرقام ومعطيات رسمية، ومن أوجه ذلك ما أشار إليه التقرير بخصوص الإشكاليات المتعلقة بتشتت برامج التشغيل، وضعف الالتقائية بين السياسات العمومية، وغياب تقييم دوري وفعال للبرامج الموجهة لدعم فرص الشغل، خصوصا بالنسبة للشباب والنساء.

كما نثمن وقوف التقرير على بعض المفارقات الصارخة، من بينها ضعف المردودية الاجتماعية للاستثمارات العمومية، حيث أن نسب النمو المحققة لا تنعكس بالشكل الكافي على مناصب الشغل المحدثة، وهو ما يستوجب مراجعة شاملة لمنظومة تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاستثمارات.

السيد الرئيس،

لقد كان من اللافت في التقرير ما أبرزه من إكراهات ترتبط بالرأسمال البشري، خاصة على مستوى ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل، واستمرار الفجوة بين مخرجات التعليم والتكوين والمهارات المطلوبة في النسيج الاقتصادي الوطني.

وهو ما يجعل من الضروري تعزيز آليات التكوين المستمر، ودعم الاندماج المهني، وتشجيع المبادرات المقاولاتية، خاصة في صفوف الشباب.

وفي هذا السياق، نشدد على أهمية ما خلص إليه التقرير في المحور المتعلق بالحكامة، ذلك أن تحقيق أي تقدم في مجال التشغيل والاستثمار يبقى رهينا بإصلاح حكامة السياسات العمومية ذات الصلة، سواء من حيث التنسيق بين القطاعات أو من حيث ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقييم الأثر على أرض الواقع.

كما نؤكد من جانبنا على أهمية تعزيز العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، إذ لا تزال بعض الجهات تعاني من هشاشة بنيوية وغياب مشاريع كبرى مهيكلة، وهو ما يفاقم التفاوتات الترابية ويدفع العديد من الشباب نحو الهجرة بحثاً عن فرص العيش الكريم.

كما نلفت الانتباه إلى أن التحولات المناخية أصبحت عاملاً مؤثراً لا يمكن تجاهله، خاصة في قطاعات حيوية كالفلاحة والسياحة.

ومن هذا المنطلق، نوصي بإدماج البعد البيئي ضمن الاستراتيجيات الاستثمارية، والعمل على تطوير اقتصاد أخضر ومستدام يوفر فرص شغل نوعية ومستدامة.

وفي إطار تنويع النسيج الاقتصادي الوطني، نعتبر أن دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمثل رافعة أساسية لتعزيز الإدماج الاقتصادي، لاسيما في الوسط القروي والمناطق الهشة، حيث يشكل هذا القطاع فرصة حقيقية لخلق الثروة وتوفير فرص الشغل اللائق.

كما نؤكد أن التحول الرقمي يشكل فرصة كبيرة لتحسين مناخ الأعمال من خلال تسريع رقمنة المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، وتسهيل الولوج إلى المعلومة، وتقليص آجال معالجة الملفات، مما يعزز ثقة المستثمرين والمقاولات، خاصة الصغيرة والمتوسطة.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ونحن إذ نسجل بكل إيجابية ما قطعته بلادنا من أشواط مهمة في جلب الاستثمار فإن كل ما نتمناه هو أن ينعكس ذلك بشكل إيجابي وواضح على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمادية للشغيلة، وعلى واقع تشغيل الشباب في بلادنا، والتخفيف من حدة إشكالية البطالة التي يواجهونها.

وفي نفس الإطار، فإن ما نود التنبيه إليه أيضا أنه رغم الدور الكبير لمدونة الشغل في تحسين ظروف العمل والنهوض بأوضاع الشغيلة في العديد من القطاعات، ومساهمتها في تحقيق السلم الاجتماعي وتشجيع الاستثمار، إلا أن الواقع أظهر الحاجة الملحة الى إعادة النظر في كثير من بنودها، وذلك من

أجل مسايرتها لمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي يشهدها مجال الشغل ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن التوصيات الواردة في هذا التقرير، والتي توزعت على عدة مستويات، تمثل خارطة طريق حقيقية لإصلاح عميق ومستدام.

ونخص بالذكر ضرورة:

- ✓ مواصلة تبسيط المساطر الإدارية للاستثمار؛
- ✓ تعزيز جاذبية التراب الوطني للاستثمارات الجهوية؛
- ✓ تفعيل ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد يوسف أيذي:

الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، في إطار التفاعل مع التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة والذي يلامس بالإحاطة البالغة الأهمية موضوعا مفصليا في معادلة التنمية ببلادنا، ألا وهو الاستثمار والتشغيل.

هذا الموضوع الذي لا يمكن تناوله بمعزل عن السياق الاقتصادي والاجتماعي العام ولا على التزامات الحكومة في جانبها الاجتماعي، حيث ما فتئنا في الفريق الاشتراكي نؤكد على أولوياته في تنزيل مجمل السياسات.

لقد جاء التقرير غنيا من حيث المحاور، دقيقا من حيث التشخيص ومسؤولا من حيث التوصيات، حيث لامس مجموعة من الفاعلين المؤسساتيين، من وكالة إنعاش التشغيل والكفاءات إلى مكتب التكوين المهني، مرورا بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبرامج الحكومية والاختلالات البنيوية التي عرفتها ببرامج كـ "فرصة" و"أوراش" و"الجيل الأخضر" و"المقاول الذاتي".

إننا اليوم، لسنا في حاجة فقط إلى تأكيد أهمية الاستثمار والتشغيل، بل نحن في حاجة إلى مساءلة المنهجية العمومية في تدبيرهما.

فمن خلال استعراض التقرير، يتأكد لنا مرة أخرى أن هناك تداخلا في الفعل العمومي وتضاربا في الاختصاصات وضعفا في التنسيق بين المؤسسات المعنية، وهي كلها ملاحظات طالما نبهنا إليها في الفريق الاشتراكي، سواء عبر مداخلاتنا أو من خلال أسئلتنا ومقترحاتنا.

لقد ظللنا نؤكد أن مقاربة التشغيل ليست تقنية فقط بل سياسية بامتياز، وأن أي إستراتيجية لا تضع العدالة المجالية والاجتماعية في صلب أولوياتها تبقى عرضة للفشل، كما كنا من الأوائل الذين نبهوا إلى الاختلالات في حكامة برامج التشغيل، سواء تعلق الأمر بغياب التقييم القبلي أو البعدي أو بتكرار نفس النماذج دون أثر واضح على أرض الواقع.

وعندما نتأمل وضعية المرأة في سوق الشغل، كما جاء في التقرير، يتأكد حجم الفجوة بين الشعارات والواقع، فاستمرار العمل المنزلي غير المؤدى عنه وضعف تشجيع المقاولة النسائية وعدم تثمين عمل المرأة، كلها مؤشرات على الحاجة على تغيير النموذج القائم نحو مقاربة دامجة ومنصفة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التمويل البنكي والاستثمار، فإن الهوة ما تزال واسعة، خاصة حين نتحدث عن المقاولات الصغيرة جدا أو تلك الموجودة بالمناطق الهشة، وهنا نعيد التأكيد على ما سبق أن طرحناه في الفريق الاشتراكي حول ضرورة إعادة النظر في شروط الولوج إلى التمويل، بما يعزز العدالة المجالية والتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

في سياق التفاعل مع التقرير، لابد أن نتوقف مليا عند البرامج الحكومية التي تم اعتمادها خلال العشرية الأخيرة، والتي تم تقديمها كرافعات كبرى لتعزيز الاستثمار وإحداث فرص الشغل، وهي برامج نظر إليها بكثير من الترقب، لكنها ظلت في الكثير من جوانبها رهينة الاختلالات البنيوية التي تطبع الفعل العمومي.

لنبدأ ببرنامج "المقاول الذاتي"، الذي جاء بشعار تشجيع روح المبادرة ومواجهة البطالة في صفوف الشباب، لكن، وبالرغم من الاقبال الكمي، تبين مع مرور الوقت هشاشة الإطار القانوني والاجتماعي للمستفيدين وانعدام الحماية الاجتماعية الكافية، إضافة إلى ضعف المواكبة والتكوين وغياب الربط الفعلي مع سوق الشغل.

هذا البرنامج، كما أشرنا مرارا في الفريق الاشتراكي، تحول من أداة لتمكين الشباب إلى آلية لإنتاج الهشاشة والعمل غير المستقر، في غياب التقييم الحقيقي لآثاره الفعلية على البنية الاقتصادية.

أما برنامج "فرصة" الذي روج له كآلية مبتكرة لدعم المبادرة الفردية وتمويل المشاريع الصغيرة، فقد عانى بدوره من بطء في الإجراءات وتعقيد في المساطر وضعف في العدالة المجالية، لقد نبهنا منذ انطلاقه إلى ضرورة اعتماد معايير واضحة وشفافة في الانتقاء وضمان مواكبة حقيقية لأصحاب المشاريع، خاصة في العالم القروي والمناطق المهمشة.

وبخصوص برنامج "أوراش" الذي جاء كاستجابة استعجالية لتداعيات الجائحة، نؤكد أن رهانه على خلق فرص مؤقتة دون أفق الاستدامة وبدون تغطية اجتماعية كاملة، يجعل منه في صيغته الحالية إجراء ترقيعيا أكثر منه سياسة تشغيلية دائمة، وبالتالي لا يمكن معالجة معضلة البطالة بإجراءات

قصيرة النفس، بل نحتاج إلى سياسات دامجة تحترم كرامة العامل وتؤسس لشغل لائق ومنتج.

أما برنامج "الجيل الأخضر"، فبالرغم من طموحه في تأهيل القطاع الفلاحي وإدماج الشباب القروي، إلا أن التقرير أشار إلى تحديات كبيرة فيما يتعلق بتنزيله الفعلي، خاصة ما يتعلق بالولوج إلى التمويل وضمان التكوين وتثمين سلاسل الإنتاج.

ونعتبر أن البرنامج لا يزال محصورا في مقاربة قطاعية ضيقة، في حين أن المطلوب هو رؤية شمولية تنطلق من تقاطع التشغيل بالعدالة المجالية وبأهداف التنمية المستدامة.

إلى جانب ذلك، فإن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي يفترض أن تكون الإطار الجامع لهذه البرامج ظلت بعيدة عن التنزيل الفعلي، وعرفت تأخرا في التحيين وضعفا في التتبع والتقييم، وهو ما يجعلنا اليوم نطرح سؤالا جوهريا حول مدى التزام الحكومة فعلا بإعطاء الأولويات لسياسة التشغيل في صلب النموذج التنموي الجديد.

إننا في الفريق الاشتراكي، وإذ نثمن هذا التقرير الجاد، فإننا نعتبر أن التوصيات الواردة فيه، يجب أن تجد طريقها إلى التنفيذ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

اسمح لي، ما عندناش..

تفضل، تفضل.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب للمساهمة في هذه الجلسة الهامة المتعلقة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، وهي قضايا حيوية لاقتصادنا الوطني وللتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة ببلادنا.

وبالمناسبة، لا تفوتني الفرصة أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء المجموعة الموضوعاتية، والطاقم الإداري على إعداد هذا التقرير الهام الذي نحن بصدد مُنَاقَشَتِهِ.

بداية، لا يسعنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا أن نُثمن عالياً ما تحقق في السنوات الأخيرة بفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وانخراط الحكومة في إصلاحات بنيوية طموحة.

وقد ساهمت مجموعة من المبادرات والبرامج الطموحة في إعطاء دفعة قوية لدينامية الاستثمار والتشغيل، نذكر منها على وجه الخصوص:

- ميثاق الاستثمار الجديد الذي يُعد حجر الزاوية للسياسات الاستثمارية في المغرب؛
- إطلاق صندوق محمد السادس للاستثمار؛
- تنزيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، من أجل تعزيز قدرات المقاولات الوطنية، خاصة في القطاعات الإنتاجية الحيوية؛
- وكذلك تنزيل خارطة الطريق السياحي 2023-2026، التي تهدف لاستقطاب أكثر من 17مليون سائح وتحقيق مداخيل بالعملة الصعبة، وإحداث 200.000 منصب شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة؛
- مع توسيع وتحديث البنية التحتية: من طرق وموانئ ومطارات وقطارات، مما عزز جاذبية التراب الوطني للاستثمار؛
- وكذلك إطلاق الاصلاح الجبائي وتنزيل قانون آجال الأداء.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

على الرغم من هذه المكتسبات الجد المشجعة، فإن واقع الاستثمار بالمغرب لا يزال يواجه بعض التحديات التي تعيق استقطاب المزيد من المشاريع وتَحول دون خلق فرص شغل كافية، من أبرزها:

- تعقيد المساطر الإدارية وكثرة الرخص، إذ على الرغم من صدور القانون 55.19، ما تزال العديد من القطاعات تعاني من عراقيل في الحصول على التراخيص والولوج إلى العقار الصناعي؛
- ضعف الالتقائية بين السياسات العمومية والبرامج الجهوية، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وغياب نجاعة التنزيل؛
- جمود مدونة الشغل الحالية التي أضحت مقتضياتها متجاوزة، وعدم ملاءمتها لواقع المقاولات، مما يعيق تطور الاتفاقيات الجماعية، مع محدودية ملاءمة بعض التكوينات المهنية مع حاجيات سوق الشغل؛
- وكذلك ارتفاع كلفة التمويل بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل أكثر من 90% من النسيج الاقتصادي الوطني.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

في ضوء ما سبق، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نقترح رزنامة من التوصيات العملية التي من شأنها دعم مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار وخلق فرص شغل مستدامة:

- ✓ أولها: تبسيط المساطر الإدارية وتسريع رقمنتها في جميع المستويات، إذ أن الانتقال من نظام الترخيص إلى نظام "دفتر التحملات" بالنسبة لـ 80٪ من الأنشطة غير الحساسة، مع اعتماد المراقبة البعدية؛
- ✓ التطبيق الصارم لمقتضيات القانون 55.19، مع تحديد آجال ملزمة للردود الإدارية وتقليص الطابع التقريري للآراء الصادرة عن الوكالات

الحضرية وشركات الاتصالات وشركات التوزيع؛

- ✓ الشروع في تحديث مدونة الشغل بشكل مستعجل، باعتماد مبدأ "المرونة الآمنة": (flexisécurité)، أي التوفيق بين مرونة سوق الشغل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والمواكبة الفعالة في البحث عن عمل، بما يضمن المرونة والتوازن بين حماية الأجراء وحماية الاستثمار؛
- ✓ وكذلك تسريع إصلاح منظومة التكوين المستمر وتسهيل الولوج إلى التمويل لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ كذلك نقترح السادة الوزراء المحترمون، إخراج المناطق الصناعية واللوجيستيكية المبرمجة، ومواكبة انتقال المقاولات من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل مع جعل الرقمنة رافعة حقيقية للاستثمار.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

تلكم أهم ملاحظات ومقترحات الاتحاد العام لمقاولات المغرب التي ارتأينا تقديمها في هذه الجلسة بناء على دراستنا لواقع الفعل الاستثماري وإكراهات التشغيل، وهي ملخص لما يجب العمل عليه فعلا لكسب رهان الرفع من جاذبية الاستثمار بما ينعكس إيجابا على خلق فرص الشغل وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني ببلادنا.

إننا اليوم أمام لحظة مفصلية تتيح لنا تحويل المؤشرات الإيجابية إلى واقع ملموس، وتعزيز الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين في السياسات العمومية.

لذلك، نجدد التزامنا داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالمساهمة البناءة في مسار الإصلاح، وتحمل مسؤولياتنا في خلق الثروة ومناصب الشغل وتحقيق النمو الشامل، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده.

شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

فليتفضل مشكورا، تفضلي الأخت.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن أشارك في هذه الجلسة السنوية الهامة، المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، وهي محطة دستورية بامتياز، نثمن عاليا انعقادها في سياق وطني دقيق يتطلب منا جميعا أعلى درجات التعبئة والمسؤولية الجماعية، من أجل ربح الرهانات الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا.

ولا يفوتنا، في بداية مداخلتنا هاته، أن نتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالإعداد لهذه الجلسة برئاسة السيد الرئيس المحترم السي أحمد اخشيشين، هذه اللجنة التي انخرطنا فيها بكل مسؤولية والتزام، كما نثمن المجهودات الكبيرة التي بذلته خلال مختلف مراحل اشتغالها، وكذا من خلال زياراتها وجلسات الاستماع التي نظمتها، والتي توجت بإعداد تقرير تركيبي نعتبره وثيقة مرجعية غنية وذات قيمة تحليلية توجيهية عالية.

كما نخص بالتحية والتقدير أطر المجلس الإدارية والتقنية، التي واكبت مجموعة العمل الموضوعاتية بكفاءة وحرص مهنيين مشهودين.

السيدات والسادة،

لقد ظل الاستثمار يحتل مكانة مركزية في النموذج التنموي المغربي منذ الاستقلال، حيث تم تخصيص موارد عمومية وتحفيزات جبائية وعقارية ضخمة لدعمه، غير أن مردوديته الاجتماعية، خصوصا على مستوى التشغيل، ظلت محل تساؤلات وانتقادات واسعة، في ظل تزايد مؤشرات البطالة والهشاشة وتراجع فرص الشغل اللائق وانتشار العمل بنظام المناولة.

فالمؤشرات الرسمية تؤكد ارتفاع نسبة البطالة، لاسيما في صفوف الشباب والنساء، كما أن مناصب الشغل المحدثة، خصوصا في المناطق الصناعية الحرة، يغلب عليها الطابع المؤقت والهش، وتفتقر إلى معايير العمل الكريم والاستقرار المهني، وهو ما يعزى، في جانب كبير منه، إلى غياب استراتيجية وطنية موحدة للتشغيل، وإلى ضعف التنسيق بين السياسات الاستثمارية ومنظومة التعليم بشكل عام.

كما لا يمكن التغاضي عن التمركز المجالي المفرط للاستثمار، حيث تستحوذ ثلاث جهات فقط على أزيد من 70% من الاستثمارات الصناعية، الأكثر تشغيلا لليد العاملة، مما يكرس التفاوتات المجالية، ويحرم باقي الجهات من فرص الإقلاع التنموي.

هذا بالإضافة إلى ضعف الحكامة، وقصور آليات التتبع والمساءلة، وغياب إشراك النقابات في صياغة وتتبع السياسات العمومية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي المباشر.

السيدات والسادة،

انطلاقا من موقعنا كقوة اجتماعية واقتراحية مسؤولة، فإننا نعتبر أن تجاوز هذه الاختلالات يتطلب اعتماد رؤية وطنية جديدة، تضع الشغل الكريم والمستدام في قلب السياسات الاستثمارية، رؤيةٌ تؤسس لتوازن حقيقي بين أهداف النمو الاقتصادي ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل ندعو إلى ما يلي:

- ✓ إرساء ميثاق اجتماعي وطني للاستثمار، يروم ضمان الاحترام التام للحقوق الاجتماعية للأجراء، ويربط التحفيزات بإحداث مناصب شغل لائقة ومستدامة؛

- ✓ تأسيس مرصد وطني للتشغيل، يعنى بتقييم جودة الشغل وتطورات سوق العمل، ويساهم في توجيه القرار العمومي؛
- ✓ إصلاح برامج التشغيل من خلال تقييم شامل لنتائجها، وإشراك الفرقاء الاجتماعيين والجهويين في بلورة استراتيجية وطنية موحدة، كفيلة بتوفير شغل قار ومستدام؛
- ✓ تقوية البعد الجهوي للاستثمار والتشغيل، من خلال تحفيز الاستثمار في المناطق المقصية، واشتراط التشغيل المحلي بنسب كبيرة ضمن دفاتر التحملات، وإحداث صناديق جهوية لدعم التشغيل؛
- ✓ تحيين المناهج التعليمية التكوينية وربطها بالقطاعات الإنتاجية الواعدة، مع دعم التكوين بالتناوب والتكوين المستمر، واعتماد برامج للتأهيل المهني للعمال المتضررين من التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والمناخية؛
- ✓ تفعيل آليات الحكامة الاجتماعية، عبر إشراك النقابات في اللجان الجهوية والوطنية المعنية بالاستثمار، واعتماد الاتفاقيات الجماعية كشرط للاستفادة من الدعم العمومي؛
- ✓ ضمان احترام الحقوق الشغلية والحريات النقابية، وفي مقدمتها حق الإضراب، كآلية لمواجهة تعنت بعض أرباب العمل واستهتارهم بالحقوق والمطالب المشروعة للأجراء، في ظل الحياد السلبي للوزارة الوصية.

السيدات والسادة،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن الشغل اللائق ليس نتيجة عرضية للنمو الاقتصادي، بل هو خيار استراتيجي يجب أن يحتل موقعا مركزيا ضمن أولويات الوزارة الوصية، فلا تنمية حقيقية بدون كرامة العامل، ولا استثمار منتج بدون حماية الحقوق والحريات.

ومن هنا، فإننا نجدد دعوة الاتحاد المغربي للشغل، إلى إطلاق حوار وطني واسع حول الاستثمار والتشغيل، حوارٌ مسؤول يجمع الحكومة والنقابات وأرباب العمل والمجتمع المدني والجهات الترابية، من أجل إعادة خارطة طريق للسياسات العمومية نحو تحقيق التنمية العادلة والمستدامة، سياسات تضع الإنسان في صلب معادلة الاستثمار.

شكرا على حسن انتباهكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

ما كاينش، إذن ربحا للوقت.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

ياله تفضل، السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء المحترمين،

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة العامة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتي خصصت لمناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل.

وأود في البداية أن أثمن الجهود القيمة التي قامت بها اللجنة، سواء من حيث تشخيص الواقع أو تحليل المعطيات أو اقتراح التوصيات.

السيد الرئيس،

إن العلاقة بين الاستثمار والتشغيل علاقة عضوية لا تحتاج إلى إثبات، غير أن ما كشفت عنه اللجنة من اختلالات بنيوية وعوائق تنظيمية ونقائص في النجاعة والالتقائية بين السياسات القطاعية يطرح علينا جميعا سؤالا مركزيا، لماذا لم تتحول الجهود والبرامج الاستثمارية المتعددة إلى فرص شغل حقيقية ومستدامة؟

السيد الرئيس،

لقد لاحظنا من خلال التقرير أن حجم الاستثمار العمومي ظل مرتفعا، لكن أثره على التشغيل لا يوازي ذلك الحجم ما يستدعي منا تقييما جريئا موضوعيا لمردودية الإنفاق العمومي، والأثر الاجتماعي والاقتصادي.

مثلا، في سنة 2024 رغم تحسن الاستثمار المصرح به والمعلن عنه ارتفع عدد العاطلين يبلغ 1.5 مليون شخص، خصوصا في صفوف الشباب وحاملي الشهادات تقريبا أكثر من 61%.

السيد الرئيس،

كما أن أغلب الفرص المعلنة لا تفي بشروط العمل اللائق وتفتقر للاستدامة، وخصوصا في القطاعات، ذكرنا مرة أخرى النسيج والصناعة التحويلية والفلاحة الموسمية والتوزيع التجاري، إلى آخره.

السيد الرئيس،

نحن اليوم أمام تحديين اثنين:

أولا: ضرورة تجاوز المقاربة الكلاسيكية التي تختزل التشغيل في مجرد رقم سنوي والانتقال نحو رؤية مندمجة تجعل من جودة التشغيل والعدالة المجالية في خلق فرص الشغل وربط التكوين بسوق الشغل محاور أساسية، مع ضرورة تحفيز الاستثمار العمومي والجهوي المحلي في قطاعات ذات أثر مباشر على الشغل، الصحة، التعليم، الاقتصاد الاجتماعي، الانتقال الطاقي، الفلاحة المستدامة... إلى آخره.

ثانيا: إعادة النظر في مناخ الاستثمار ليس فقط عبر النصوص والتشريعات، بل أيضا من خلال تبسيط المساطر وضمان الشفافية والمنافسة النزيهة وتحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للتشغيل المحلي.

وندعو في هذا الإطار إلى إحداث مرصد وطني مستقل لتتبع أثر الاستثمارات على التشغيل الحقيقي وليس فقط على التصريحات الإدارية للمشاريع المبرمجة.

وأود أن أختم بالتأكيد على أهمية تفعيل التوصيات الصادرة على هذه اللجنة ومأسسة آلية لتتبعها وتقييم أثرها حتى لا تبقى حبرا على ورق.

السيد الرئيس،

لقد أصبحنا وأصبح واضحا أن الاستثمار وحده لا يكفي إن لم يوجه برؤية اجتماعية عادلة وإن لم يكن الرهان الأول هو الكرامة من خلال الشغل المنتج والمستدام، ولا تنمية حقيقية دون احترام حقوق العمال ودون إنصاف الفئات المهمشة ودون إدماج فعلي للنقابات والجهات في صياغة القرار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الأخيرة في هذه المداخلة ديال أعضاء المجلس غادي تكون للأخ السيد خالد السطي أو لبنى، تفضلي السيدة لبنى.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لأعبر عن انشغالنا بخصوص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا.

وفي البداية نلتحق بالأصوات الداعية إلى كشف المنهجية التي اعتمدتها المندوبية السامية للتخطيط في مراجعة معدلات النمو بين سنتي 2022 و2024، حيث أن الفارق البالغ 1.4% يثير الاستغراب ولا يعكس الواقع الملموس ويهدد بفقدان المؤسسة لمصداقيتها داخليا وخارجيا.

السيد الرئيس،

الواقع يظهر أن الوضع الاقتصادي ليس بخير، الحديث عن بلوغ معدل النمو 4% غير واقعي، ما دامت المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتوقع أن لا يتجاوز 3% في 2025 و2026، في وقت تلتزم فيه الحكومة بتحقيق معدل النمو 6%.

إن 90% من النسيج المقاولاتي عبارة عن مقاولات صغيرة أو صغيرة جدا، ونسجل رقما قياسيا في عدد الشركات المفلسة سنة 2024 أزيد من 14.600 شركة، ورغم التطور الظاهر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2024 بزيادة 55%، إلا أن هذه الاستثمارات تبقى أقل بكثير مقارنة بسنة 2021، في ظل هذا الوضع من الصعب على الحكومة الوفاء بالتزاماتها في مجال التشغيل وعلى رأسها إحداث مليون منصب شغل، بل على العكس، البطالة في تصاعد إذ بلغت 13.3% سنة 2024، وقرابة 40% فيها في صفوف الشباب وهي أرقام مقلقة للغاية.

السيدات والسادة،

اقتصادنا لا يزال هشا أمام الأزمات، وإذا كنا نستعد لاحتضان كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، فذلك يتطلب تحولات جذرية في المنظومة القانونية والمؤسساتية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة منتج للقيمة المضافة العادية.

وفي الختام، نثمن العمل الجاد للجنة الموضوعاتية وندعو إلى أخذ خلاصات تقريرها بجدية ونشكر جميع الأطر الساهرين الذين عملوا عليها من أجل تحفيز الاستثمار وخلق برامج طموحة للحد من البطالة، خاصة في صفوف الشباب.

كما نؤكد أن موضوع الاستثمار والتشغيل يقتضي الاهتمام بجهاز تفتيش الشغل، ومن هنا ننوه بمخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي مع السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، آملين أن تسرع الحكومة بإخراج النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، وأن تعمل على إخراج قانون النقابات ومراجعة مدونة الشغل والمنظومة الانتخابية لإفراز تمثيلية حقيقية للنقابات وتنفيذ ما تبقى من اتفاقات أبريل 2011، أبريل 2019 وأبريل 2024.

وأؤكد على شكرنا الخالص لأطر اللجنة الذين قاموا بعمل جبار يستحقون عليه التحفيز.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن الكلمة للسادة أعضاء الحكومة للتفاعل مع مداخلات أعضاء المجلس.

غادي نعطي الكلمة أولا للسيد وزير التجهيز والماء، أعتقد أنه سينوب عليه وزير الصناعة والتجارة.

تفضل السيد الوزير.

السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة نيابة عن السيد نزار بركة وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

أتشرف اليوم أن أنوب على السيد وزير التجهيز والماء، وهذه كلمته.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في مستهل هذه المداخلة أن أتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء اللجنة التي تولت بكثير من الجدية والمسؤولية مهمة إنجاز تقرير نهائي حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، في إطار تشاوري وتشاركي مع المؤسسات الدستورية والعمومية والإدارية والمهنية والنقابية المعنية بمنظومة الاستثمار والتشغيل.

وقد خلص التقرير إلى جملة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية هذه السياسات وضمان تقاطعها مع الأهداف الاستراتيجية للدولة، وخاصة فيما يتعلق بجاذبية الاستثمار وخلق فرص الشغل المستدامة، خصوصا في القطاعات الحيوية كقطاع التجهيز والماء، حيث خلص هذا التقرير بعد دراسة معمقة لمجموعة من البرامج والتجارب القطاعية إلى جملة من التوصيات أهمها:

أولا: تشجيع وتطوير البحث العلمي والابتكار لدعم التنافسية وجلب الاستثمارات ذات قيمة مضافة، والاستثمار في اقتصاد المعرفة لتوفير فرص شغل جديدة؛

ثانيا: دعم التكوين المستمر للفاعلين في منظومة التشغيل، واعتماد شراكات استراتيجية مع الجماعات في مجال البحث العلمي؛

ثالثا: تكوين الفاعلين المحليين في مجال إعداد وتتبع الأوراش وإرساء منظومة رقمية موحدة لتتبع الأداء وتقييم الآثار؛

رابعا: تغيير آليات الشراء العمومي الاجتماعي، لتخصيص نسبة من الطلبيات العمومية للمقاولات الصغرى جدا والصغيرة؛

خامسا: اعتماد الأفضلية في الصفقات العمومية لفائدة المقاولات النسائية، خاصة في العالم القروي؛

سادسا: توسيع نطاق الضمانات العمومية لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة لتيسير ولوجها للتمويل البنكي؛

سابعا: تبسيط شروط الولوج إلى الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الصغرى؛

ثامنا: مراجعة شروط حصول المقاولات الصغرى جدا والصغيرة على التمويل البنكي.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تفعيل هذه التوصيات على أرض الواقع، يستوجب تعبئة جماعية، وتنسيقا محكما بين مختلف الفاعلين مع ضرورة التحلي بالجدية والالتزام العملي، وهذا ما تحرص عليه الحكومة بهدف تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرجو والمساهمة في تطوير فرص الشغل اللائقة، تستجيب لتطلعات شباب الوطن وآماله.

في هذا الإطار، لابد من التذكير ببعض المؤشرات الإيجابية، التي تم تسجيلها خلال سنة 2024، في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يساهم إجمالا بحوالي 6% من الناتج الداخلي الخام، والذي حقق زيادة في القيمة المضافة بنسبة 6.9% خلال الربع الثالث من سنة 2024، مقارنة مع نسبة أقل من 1% خلال نفس الفترة من سنة 2023، مما يعكس دينامية حقيقية في الأداء الاقتصادي.

كما تم خلال هذه السنة، خلق 13 ألف منصب شغل صافي على المستوى الوطني، وهو مؤشر إيجابي لمساهمة القطاع في تعزيز سوق الشغل.

وعلى صعيد الطلبيات العمومية، تجاوز عدد طلبات العروض المعلن عنها برسم 2024، 4000 طلب، بقيمة إجمالية تفوق 47 مليار درهم، همت العديد من المشاريع في قطاعات البناء والأشغال العمومية التابعة لوزارة التجهيز والماء والمؤسسات تحت وصايتها.

ومن المرتقب أن تشكل سنة 2025 محطة مفصلية على مستوى الاستثمار العمومي في القطاعات التابعة لوزارة التجهيز والماء والمؤسسات تحت وصايتها، حيث بلغ الغلاف المالي المبرمج 70 مليار درهم، موزعة على القطاعات الاستراتيجية، من بينها:

- 25 مليار درهم مخصصة لقطاع الطرق؛
- 12 مليار درهم لقطاع الماء؛
- 4 مليارات درهم لقطاع الموانئ؛
- 29 مليار درهم لقطاع التجهيزات العامة؛

أي بزيادة تفوق 9% مقارنة بالبرنامج التوقعي لسنة 2024، وبنسبة 60% زيادة مقارنة مع سنة 2022.

وإجمالا، على صعيد كافة القطاعات الحكومية، سيتم ضخ ما مجموعه 340 مليار درهم في الاقتصاد الوطني من خلال الطلبيات العمومية، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 39% مقارنة بسنة 2022، وهو ما يعكس الدينامية المتصاعدة في توظيف الاستثمار كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتماشيا مع التوجه الحكومي الذي أعلن سنة 2025 سنة للتشغيل، تجدر الإشارة أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد وفر خلال الفصل الأول من السنة الجارية ما يقارب من 52.000 منصب شغل إضافي، ومن المرتقب أن يسهم هذا القطاع بما يناهز 27 مليون و500 ألف يوم عمل على امتداد سنة 2025، مما يشكل فرصة حقيقية لتعزيز إدماج الشباب في سوق الشغل وتثمين قدراتهم المهنية.

وفي هذا السياق الدينامي، هناك العديد من المشاريع الاستثمارية التي تم اطلاقها، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وتشمل مجالات الطرق السريعة والطرق السيار والموانئ وغيرها من البنيات التحتية.

وفي السياق نفسه، ستحظى بلادنا هذه السنة بتنظيم كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم لسنة 2025، وفي أفق سنة 2030 تنظيم نهائيات كأس العالم، مما يستوجب تعبئة كبيرة وتجهيزات متطورة تواكب حجم هذه الاستحقاقات.

وقد تم في هذا الإطار توقيع عدة اتفاقيات إستراتيجية من طرف جلالة

الملك محمد السادس نصره الله وأيده، سواء مع دولة الإمارات العربية المتحدة أو مع فرنسا، إضافة إلى برامج جهوية وتعاقدية مبرمة مع مختلف جهات المملكة، وهو من شأنه أن يسهم في تحفيز الاستثمار وتعزيز خلق فرص الشغل على المستوى الوطني.

وانسجاما مع هذه الدينامية، تعمل الوزارة حاليا على تطوير الإطار المنظم للطلبيات العمومية من خلال إصلاح نظام مراجعة أثمان الصفقات العمومية وتحسين إجراءات تدبير وتنفيذ الصفقات العمومية، ومن الضروري أيضا التأكيد على أنه، نظرا للعدد المحدود من المقاولات...

نكمل وناخذ على التدخل الثاني ديالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، تفضل.

يمكن تستمرو السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة نيابة عن السيد وزير التجهيز والماء:

.. ومن الضروري أيضا التأكيد على أنه نظرا للعدد المحدود من المقاولات ذات الرتب العالية، القادرة على تقديم عروضها في الصفقات العمومية دون حدود قصوى، قمنا بمراجعة المبلغ السنوي الأقصى للصفقة التي يمكن أن تقبل مقاولات من صنف معين لتقديم عرض في شأنها، بهدف تمكين المقاولات المصنفة في الرتب الدنيا من الولوج إلى صفقات أكثر أهمية، وبالتالي تمكين أصحاب المشاريع من نسيج مهم من مقاولات البناء والأشغال العمومية، وهذا التوجه سيساهم في توسيع قاعدة المنافسة وتحسين توزيع برامج الأشغال.

وفي امتداد لهذه الجهود، وتعزيزا لمساهمة الصفقات العمومية في إنعاش التشغيل المحلي بقطاع البناء والأشغال العمومية، نعمل على إدراج مجموعة من المقتضيات التحفيزية والالتزامات الاجتماعية ضمن دفاتر الشروط الخاصة، ويأتي في مقدمتها التزام المقاول صاحب الصفقة بتوظيف ما لا يقل عن 20% من اليد العاملة من سكان الجماعة أو الجهة التي يحتضن ترابها الورش، مع إلزامه برفع تقارير دورية للجهات الوصية حول مستوى الالتزام بهذه النسبة والصعوبات التي قد تعيق تفعيلها ميدانيا.

وفي السياق ذاته، يلزم المقاول بتخصيص نسبة لا تقل عن 30% من أعمال المناولة لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة المحلية المسجلة في نفس الجهة، مع تقديم تقرير مفصل كل ثلاثة أشهر حول المقاولات المناولة، يتضمن عددها وطبيعة الأشغال المسندة إليها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نود في البداية أن أتوجه بالشكر للمجلس وللجنة ولرئيسها وكذلك للأعضاء على اختيارهم لهاذ الموضوع المهم، وكذلك أود أن أنوه بالمقاربة التي اعتمدت شيئين أساسيين:

أولهما، هو اعتماد معالجة للموضوع عبر مدة زمنية كافية من أجل استخلاص العبر، خلال أكثر تقريبا من 10 سنوات من المقاربة الرقمية، وكذلك يعني اللي كتشوف العمق ديال الموضوع؛

ثانيا، من خلال مختلف اللقاءات التي عقدتموها والتي تجاوزت المستوى الوزاري إلى المستوى التنفيذي فعدد من المكاتب أو الوكالات التابعة للدولة في هذا المجال.

فيما يخص الموضوع كذلك، أريد أن أنوه بالخلاصات ديال التقرير اللي عرضتوه علينا، ومن خلال المقتطف ديالو كذلك التقرير التركيبي، ربما عندنا بعض الملاحظات سوف نوافيكم بها كتابة على بعض الصفحات 135، 155، تخص بعض الأرقام وبعض التجارب المعتمدة، ولكن في حد ذاتها هي مجهودات جد محمودة والهدف منها بطبيعة الحال هو كيفية تطوير البرامج ديال الحكومة في هاذ المجال.

فيما يخص الموضوع، تكلمتو على عدد من الملاحظات العامة، وتكلمتو كذلك على أمور تخص الحكامة، تكلمتو على أمور تخص التنفيذ أو المجال أو العدالة الترابية، تكلمتو كذلك على مواضيع تخص المنظومة والترسانة القانونية، وسلطتو الضوء على موضوع مهم جدا هو تمكين عمل المرأة، بالإضافة إلى تمكين البيئة ديال المقاولة، هاذي كلها مواضيع مهمة وأساسية بالنسبة لنا.

خلاصة القول في الموضوع، لأن 8 دقائق غادي يكون يصعب فيها نمرو على جميع النقاط وحدة بوحدة.

إجمالا، نحن نتفق مع التوصيات وسوف نأخذها بشكل جدي فيما يخص الاختصاصات نتاع الوزارة ديال الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات.

من ناحية المقاربة ومن ناحية العمق ديال التحليل ديالكم للموضوع، كذلك هنالك تقارب كبير في وجهات النظر، لا سيما وأننا بدأنا في معالجة عدد من المواضيع اللي طرحتوها على مستوى الحكومة، من ضمن الملاحظات الجوهرية اللي جيتو بها هو القضية ديال التنسيق ما بين القطاعات الحكومية من أجل تمكين هاذ البرامج ديال الاستثمار وديال التشغيل أنها توصل للهدف

ديالها، لأن الهدف ديالها في آخر المطاف هو تشغيل الشباب.

بطبيعة الحال، هاذ التنسيق هذا لم يكن حاضرا في جميع السياسات العمومية من قبل، ولكن منذ أكثر دابا من سنة عملت الحكومة على إحياء اللجنة البين وزارية اللي كتخص السياسات ديال التشغيل واللي كيترأسها السيد رئيس الحكومة واللي في العضوية ديالها الوزراء الحاضرين اليوم ووزراء آخرين، خصوصا القطاعات الإنتاجية، بالإضافة للوزارة المعنية اللي هي الوزارة ديال التشغيل.

والهدف كان من الإحياء دهاذ اللجنة هو ليس فقط يعني تداول المواضيع، ولكن كذلك تسطير أهداف حسب القطاعات، وتوسعت اللجنة إلى المشغلين، لأن غيخص يكون دور كبير ديال القطاع الخاص في تعبئة المقاولات من أجل التشغيل ومن أجل تحديث البيئة ديال التشغيل.

بطبيعة الحال، هاذ اللجنة هاذي لم تكتف ببرامج قطاعية، عندها الأهداف ديالها اللي جات في المنشور ديال السيد رئيس الحكومة، واللي الهدف منها من خلال تعبئة الميزانية الاستثنائية ديال 15 مليار ديال الدرهم في هاذ السنة هاذي، هو الترجمة الفعلية لرؤية متجددة، أشنو هي الخلاصة ديال هاذ الرؤية؟ وهاذ الشي اللي جا في واحد العدد ديال الأرقام؟ هو عدم معالجة عدد كبير من السياسات العمومية لشرائح كانت خارج التغطية، ولاسيما الشرائح اللي ما عندهاش شهادات.

وإجمالا، اللي كنا تنديرو في الشرائح اللي ما عندهاش شهادات لم نكن نتجاوز 20 أو 30 أو حتى 40.000 في السنة.

فمن خلال هاذ البرنامج الجديد أو هاذ الرؤية الجديدة وهاذ خارطة الطريق الجديدة، تنمرو من هاذ 40.000 تقريبا في السنة إلى ما يناهز 250.000 تقريبا في السنة بنسبة لهاذ الشريحة بالذات، ومعالجة هاذ الشريحة لم تكن أو لم تأتي فقط من خلال دعم غير مباشر كيدوز على المقاولة إيلا مشا حتى تشغل شي واحد منهم، ثم هنالك يعني الوقوف على شيئين أساسيين:

أولا: نمط التكوين ديال التدرج المهني اللي حددنا فيه السقف ديال 100.000 ديال المتدربين وديال المتدربات التي يجب إدماجهم في سوق الشغل، هاذ 100.000 ديال المتدربين والمتدربات من أجل إدماجهم درنا لهم واحد الميزانية خاصة، راه فاقت 500 مليون ديال الدرهم، وتنعطيو على رأس كل متدرب أو متدربة 5000 درهم بالنسبة اللي غادي يستقبلهم أو اللي غيحتضنهم في البيئة ديال العمل، والجديد فهاذ القضية هاذي هناك أهداف مسطرة مع القطاعات الحكومية من أجل تنفيذ هاذ السياسة هاذي، وتنفيذ هاذ الرؤية هاذي، باش نقدرو نوصلو للأهداف ديالنا بشكل دقيق؛

ثانيا: هنالك كذلك انفتاح مع الزملاء في الحكومة، ولاسيما وزارة التربية والتكوين والتعليم الأولي والتعليم العالي، من خلال شيئين أساسيين:

بالنسبة للوزارة ديال التربية، تتعرفو أنه من المظاهر والإشكاليات اللي تتعطي البطالة هي الهدر المدرسي، فالعمل جنبا إلى جنب من خلال فرصة ثانية ديال الإدماج لا في المدرسة مباشرة ولا في التكوين المهني من خلال التدرج المهني ومن خلال التكوين التأهيلي للأرقام ديالو، حتى هي رفعنها وراه عندكم في التقرير، هي من الأهداف الجديدة والمستجدة.

ثالثا: بنسبة للتعليم العالي، هناك عمل مهم نقوم به من أجل (les passerelles) باش يقدرو يكونو خصوصا بنسبة لواحد الفئات واسعة اللي تيجيو من العالم ديال الشغل.

كيبقى واحد الموضوع أساسي ومهم اللي طرحتوه، هو واحد المنظومة قانونية، لأنه رغم البرامج الناشطة للتشغيل اللي اعطيناكم الأهداف ديالها واللي اعطيناكم الميزانيات ديالها، واللي تكلمنا فيها على إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات هو عمل دابا نحن في العمق ديالو إن شاء الله، وغتكون البوادر ديالو في شتنبر، قطعنا فيه أشواطا مهمة في شتنبر المقبل، وصلنا للخلاصة على أنه يعني ضروري نراجعو مدونة الشغل، لأن من المعيقات الكبرى ديال التشغيل في البلاد هو فقدان الثقة ما بين المشغلين وما بين كذلك يعني سوق الشغل.

وبالتالي ما يمكنش هاذ الوضعية هاذي تستمر بشكل أنه أولا الأولوية ديالنا الحيف الذي يطال عدد من الفئات خصو يتم معالجته، وعلى رأسهم حراس الأمن وعلى الخاص وعلى رأسهم الناس اللي تيخدمو في التطبيقات الرقمية، وغيكون واحد المجهود في هاذ الاتجاه، ولكن كذلك يجب أن نسمح للمشغلين أنهم يعني ينخرطو بشكل قوي فهاذ الدينامية ديال التشغيل، خصوصا وأن الأرقام الأخيرة ديال التشغيل هي أرقام مشجعة تراجع لمستوى البطالة، وإن كان طفيف، 350 ألف منصب شغل بصفة عامة، الصافي 280.000 منصب شغل تنختم بها هاذ القضية هذه، فيها 216.000 منصب شغل في قطاع الخدمات، فيها 80.000 منصب شغل في قطاع التجارة بما فيها التجارة والصناعة والصناعة التقليدية و50.000 منصب شغل في البناء والأشغال العمومية.

إذن هاذي كلها مسائل مشجعة والميزانية اللي درنا وأنماط التكوين اللي درنا والتنسيق ما بين السياسات العمومية فالاستثمار، فالصناعة، فالتعليم العالي، فالتشغيل، بالإضافة إلى الأوراش القانونية، سوف تكون إن شاء الله من شأنها أن تساهم في نقص المشكل اللي مطروح ديال البطالة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد وزير التجارة والصناعة مرة أخرى.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

مباشرة نعطيكم بعض الأرقام على القطاعين الصناعة والتجارة:

بالنسبة لقطاع الصناعة، هوما 13.000 شركة، مليون و100 ألف كفاءة

اللي كتشتغل فهاذ القطاع، يساهم بـ 15.3% في الناتج الداخلي الخام، والمساهمة ديالو بالنسبة لخلق فرص الشغل فسنة 2024، حسب المندوبية السامية للتخطيط، هي 41.744 منصب شغل صافي إضافي.

بالنسبة لقطاع التجارة، قطاع التجارة، هو كيساهم بـ 10.6% من الناتج الداخلي الخام ديال بلادنا، كيشغل مليون و600 ألف كفاءة، وبالنسبة لخلق فرص الشغل بالنسبة للسنة الماضية سنة 2024، هي 51.000 منصب شغل صافي إضافي، يعني إيلا جمعتو القطاعين بجوج، عندنا تقريبا 97.000 منصب شغل صافي، إضافي، اللي تخلقات السنة الماضية، كنهضرو على 2024 فهاذ القطاعين الحيويين.

هاذ المسألة هاذي، بالنسبة للتوصيات اللي جاو فهاذ التقرير وشنو هوما الإجراءات اللي كنقومو بها؟ وشنو هوما الإصلاحات اللي كنقومو بها باش نمشيو فهاذ التوجه ديال هاذ التوصيات؟

أولا، وقبل كل شيء هضرتو على الابتكار، كما كنعرفو جينا بصندوق دعم الابتكار اللي هو تدار مع الاتحاد العام للمقاولات، واللي تدارت أيضا مع وزارة المالية، وهاذ الصندوق واكب اليوم 150 مشروع إضافي فالصناعة، وعندنا أيضا المنصة الرقمية ديال التجارة اللي خلقات تقريبا 115 تطبيق مغربي بتكنولوجيا مغربية اللي استافدو منو 67.000 تاجر إلى حد الساعة، وباقيين البرامج الجديدة.

عندنا الأقطاب، 13 قطب اللي كنشتغلو عليها وكندعموها بغلاف إجمالي مالي ديال 160 مليون ديال الدرهم سنويا، هاذ الأقطاب اللي كتجمع الجامعات، اللي كتجمع الشركات، اللي كتجمع المبتكرين واللي كتجمع عدد ديال المؤسسات العمومية والوزارات باش نشتغلو كفريق واحد متوحد على التوجيهات وعلى الابتكارات المحددة.

عندنا أيضا مراكز تقنية اللي كنجهزوها بآلات اللي كنحتاجوها فهاذ الابتكار أو فمنصة الجودة ديال البلاد، هذا منظومة كاملة، معلوم خصنا ندفعوها وخصنا نقويوها.

المجال الثاني اللي هضرتو عليه هو ربط الاستثمار بالتشغيل، احنا عندنا هاذ الشي مربوط لا بميثاق الاستثمار، الهدف ديالو الأساسي وحتى الدفعة ديالو مرتبطة مباشرة بعد عقد الشغل، ما كاينش شي حاجة أخرى اللي كتجعلنا بأننا ندفعو ولا نساندو هاذ الاستثمار، يعني كاين ربط مباشر في كل الاستثمارات، غتخلي لنا البنية التحتية، هاذ الاستثمارات كتحتاج بنية تحتية.

اليوم، البنية التحية اللي كانت عندنا ملي دخلنا فهاذ الولاية، 10.000 هكتار تقريبا، اليوم وصلنا بعد أربع سنوات، 14.000 هكتار مجهزة، يعني 40% إضافية مقارنة مع الحصيلة الإجمالية ديال المناطق الصناعية اللي كانت فبلادنا، وعندنا 2400 هكتار اللي هي في إطار التجهيز و370 هكتار اللي هي مبرمجة، يعني كاين توجه باش نضاعفو المساحة الاستقطابية ديال هاذ المشاريع الصناعية مستقبلا والتوزيع ديالها مجاليا، مع التزام إضافي اللي اخذاتو هاذ الحكومة باش تكون على الأقل في كل إقليم منصة استقطاب هاذ الاستثمارات الصناعية.

ما بغيتش نطول عليكم، بقات المجال ديال النساء اللي هو مجال مهم في القطاع الصناعي، احنا كنفتخرو بمشاركة نسائية قوية اللي وصلت لـ 42.3%، عندنا الحرص على التوزيع العادل في الفئات المدخلية، ما عندناش الفئات إما التأطيرية، العمال... إلى آخره، فالمداخل كنحرصو بأن نسهلو الولوج في السلم وفي التدرج ديال النساء لهاذ المجال وكنفتخرو في مجال الصناعة أن 50% من خريجي مدارس الهندسة هوما خريجات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فليتفضل مشكورا.

السيد عز الدين المداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

صباح الخير.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية،

يسعدني أن أتواجد بينكم اليوم في إطار هذه الجلسة السنوية المخصصة لتقييم ومناقشة السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل على ضوء التقرير الذي أعدته مشكورة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية.

وأود في مستهل هذه المداخلة، أن أنوه بالجهود القيمة التي بذلها أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية الموقرة، تفعيلا لمبدأ الرقابة البرلمانية الهادفة إلى تقييم السياسات العمومية والرفع من جودتها، والتي همت اليوم موضوعا ذو راهنية وأهمية بالغة، وهو الأمر الذي تؤكده التوجهات الملكية السامية الداعية إلى النهوض بمجالي الاستثمار والتشغيل.

وفي هذا السياق، أود أن أستحضر معكم ما جاء في خطاب جلالته بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية 11، حيث أكد جلالته:

"إننا نراهن اليوم على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة، لأنها توفر فرص الشغل للشباب وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية.

وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وهو ما يتطلب رفع العراقيل التي لا تزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي على جميع مستويات."

انتهى النطق الملكي السامي.

ومن هذا المنطلق، تبرز أولا مدى أهمية دعم الاستثمار الوطني المنتج ومواكبته بالاستثمار في تكوين الرأس المال البشري وإعداد الكفاءات المؤهلة القادرة على مواكبة متطلبات القطاعات الإنتاجية، من حيث الكفاءات والخبرات ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

في هاذ السياق، تعمل الوزارة على اتخاذ عدة تدابير وإجراءات، تنسجم ومجمل التوصيات البناءة التي تضمنها التقرير السنوي، وتندرج كذلك في إطار انخراطها في تنفيذ خارطة طريق التشغيل 2025-2027.

وتروم هذه المبادرات بالأساس، إلى تطوير عرض تكويني يواكب متطلبات العصر، باعتماد أحدث المقاربات البيداغوجية، حيث تمت مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لجميع الأسلاك باستقطابين المفتوح والمحدود، مع الحرص على إطلاق مسالك جديدة تتلاءم مع حاجيات القطاعات الانتاجية.

وقد تم في هذا الإطار تقوية التخصصات وإدخال وحدة الإنجليزية ابتداء من الأسدس السادس، وكذلك في الأسدسين السابع والثامن والتاسع والعاشر من سلك الماستر.

ووفق نفس المنظور، تمت مأسسة وتنويع أنماط التكوين بما فيها التعلم عن بعد والتعلم مدى الحياة والتعلم بالتناوب، باعتماد إطار قانوني لهذا النمط من التكوين، وقد تم إطلاق مسارات جامعية تعتمد مبدأ التكوين بالتناوب داخل المؤسسات الجامعية والمقاولة، وذلك بشراكة مع فرنسا في مرحلة أولى يوم 28 أكتوبر، في إطار تنفيذ إعلان النوايا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، الذي تم توقيعه في 28 أكتوبر أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومخاطبة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

كما تم في نفس الإطار، على اعتماد وتعميم نظام الأرصدة القياسية، لترصيد المكتسبات وفتح جسور مرنة بين التخصصات، إلى جانب تطوير المضامين الرقمية وإحداث منصات بيداغوجية رقمية، منها المنصة الوطنية لتعلم اللغات، التي واعدتكم فيها في هذا المجلس الموقر، للغة والتي تم تطويرها من طرف الكفاءات الوطنية 100% والتي سيتم الشروع في اعتمادها ابتداء من الدخول الجامعي المقبل، تعويضا لمنصة (Rosetta) التي طرحت تساؤلات وتعليقات كثيرة.

وعلاقة بالتوصية المرتبطة بتعزيز الالتقائية بين برامج التكوين والتشغيل، وسعيا إلى تعزيز قابلية إدماج الخريجين والخريجات في سوق الشغل، حرصت الوزارة على تعميم مراكز المسارات المهنية التي استفاد من خدماتها ما يزيد عن 47.000 طالب وطالبة وتعميم مراكز اللغات ومكاتب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل، والعمل على مأسسة وتعميم النظام الوطني للطالب المقاول والطالب الرياضي والطالب الفنان، والتي سيتم غدا التوقيع مع الجامعات في أول عملية توقيع منذ 2009، تعاقد مع الجامعات على مجموعة من المؤشرات، منها هذه المؤشرات.

وفيما يخص البحث العلمي وتطويره وتشجيعه، وكذا الاستثمار في اقتصاد المعرفة لتوفير فرص الشغل، أولا عملت الوزارة على تجديد وتحيين القانون 01.00 وخصصت في هذا الإطار جزءا كبيرا ومواد عديدة تتعلق بالبحث العلمي، وتم الرفع من الميزانيات العامة المخصصة للبحث العلمي برسم سنة 2025.

كما واصلت الوزارة دعم البحث العلمي على المستوى الوطني من خلال تمويل ما يقارب 671 مشروعا، ومجموعة من الشراكات مع القطاع العام والقطاع الخاص، آخرها إطلاق البرنامج الوطني لدعم البحث العلمي والتنموي والابتكار، بتمويل جد مهم مشترك بين الوزارة ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، بلغ مليار درهم، لدعم مشاريع بتغطية شاملة لسلسة قيم البحث العلمي والتنموي والابتكار.

حضرات السيدات والسادة،

تلكم بعجالة أبرز التدابير المتخذة من طرف الوزارة من أجل دعم الاستثمار وتعزيز قابلية التشغيل لدى الخريجين والخريجات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية.

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة أمام مجلسكم الموقر لتقديم عرض حول السياسات الحكومية للنهوض بالاستثمار، بالنظر إلى ما يمثله هذا الورش من أهمية بالغة باعتبارها أحد المحاور الأساسية لتحفيز الاقتصاد الوطني وتعزيز فرص الشغل.

بداية، أود التأكيد على أن المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة

الملك محمد السادس نصره الله وأيده، انخرط في دينامية شديدة تجعل من الاستثمار الخاص رافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، ولم يعد الاستثمار مجرد خيار اقتصادي، بل أصبح التزاما وطنيا ومحركا اساسيا للتنمية البشرية المستدامة والعدالة المجالية وخلق مناصب الشغل دائمة ولائقة، تستجيب لتطلعات كافة المواطنين، ولاسيما فئة الشباب منهم.

كما أن الخطاب الملكي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان في أكتوبر 2022، شكل محطة فارقة في تكريس هذه الرؤية من خلال التأكيد على أهمية الاستثمار المنتج وضرورة توفير بيئة محفزة وشفافة كفيلة باستقطاب الاستثمارات الوطنية والدولية.

وتنفيذا لهذه التوجيهات الملكية السامية، عملت الحكومة على بلورة استراتيجية وطنية مندمجة ومتكاملة تؤسس لرؤية تحفيزية تقوم على تبسيط المساطر وتحسين مناخ الأعمال، مما يعزز جاذبية المغرب كوجهة مفضلة للاستثمار.

وحرصا على مواكبة هذه الاستراتيجية، باشرت وزارة الاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية إعداد خارطة الطريق طموحة لتطوير الاستثمار الخاص، تقوم على استكمال الإصلاحات الكبرى بهدف بناء منظومة استثمار متكاملة، تستجيب لتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

وقد اعتمدت الوزارة في تلك المقاربة ترسيخ مبادئ الشفافية، المبادرة، التنافسية، والابتكار وتعزيز التقائية السياسات العمومية.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة 2022-2026، قامت الوزارة بتفعيل وتنزيل ميثاق الاستثمار الجديد الذي يجسد رؤية وطنية متكاملة ترتكز على مقاربة مجالية وقطاعية.

السيدات والسادة المستشارين،

إن تنزيل وتفعيل ميثاق الاستثمار الجديد يعد نقطة تحول كبرى في المنظومة الاستثمارية الوطنية، وخلق دينامية غير مسبوقة في تاريخ بلادنا، حيث يهدف إلى خلق بيئة شفافة ومحفزة للاستثمار، من خلال أنظمة دعم واضحة موجهة لكل المستثمرين، وتشمل جميع أنواع الاستثمارات، وينص الميثاق على 4 أنظمة دعم متكاملة تنضاف للتحفيز الذي تضعها الجهات، تتمثل في:

نظام الدعم الأساسي الذي يشكل الدعامة الرئيسية للتحفيز، والذي يوفر منحا قد تصل إلى 30% من مبلغ الاستثمار الإجمالي القابل للدعم، تتنوع على خمس (5) منح مشتركة متعلقة بخلق مناصب الشغل ونسبة مقاربة النوع ومهن المستقبل ونسبة الاندماج المحلي ومنحة خاصة بالمشاريع المستدامة، إضافة إلى منحة ترابية وأخرى قطاعية.

ومن أجل الاستفادة من هذا الدعم الأساسي، ينبغي أن يستوفي مشروع الاستثمار أحد الشرطين التاليين:

أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للاستثمار 50 مليون درهم ويوفر 50 منصب شغل قار، أو أن يخلق المشروع 150 منصب شغل قار على الأقل.

نظام دعم خاص موجه للمشاريع ذات طابع استراتيجي، لا سيما تلك التي تندرج ضمن الأولوية السيادية أو تسهم في إرساء منظومة صناعية متكاملة بالمغرب، ويمنح الطابع الاستراتيجي من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات، لكل مشروع يفوق استثماره الإجمالي 2 مليار درهم، شريطة أن يستوفي على الأقل أحد المعايير المحددة، والتي تشمل المساهمة في تعزيز الأمن المائي أو الطاقي أو الغذائي أو الصحي أو خلق عدد كبير من فرص الشغل أو الرفع من الإشعاع الاقتصادي للمملكة أو المساهمة في نقل التكنولوجيا وتطويرها.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع المنجزة في مجال الصناعات الدفاعية تعد تلقائيا ذات طابع استراتيجي.

ثم نظام دعم خاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، موضوع المرسوم رقم 2.25.342 الذي هو في مرحلة التفعيل حاليا.

وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بالمكانة الاستراتيجية التي تحتلها هذه الفئة من المقاولات داخل النسيج الاقتصادي الوطني، باعتبارها محركا فعليا في خلق القيمة المضافة وإحداث مناصب الشغل، مما سيساهم بشكل مباشر في تحفيز الدينامية الاقتصادية في كل المجالات الترابية، من خلال تثمين مؤهلاتها المتعددة، حيث تم إعداد هذا النظام للدعم وفق مقاربة شمولية تهدف إلى تعزيز التشغيل بالمملكة، وذلك في سياق بلورة وتنفيذ خارطة الطريق لتنفيذ السياسات الحكومة في مجال التشغيل، وسيتم تنزيله على المستوى الجهوي تماشيا مع روح الجهوية المتقدمة.

ويستهدف هذا الدعم جميع المقاولات التي يتراوح رقم معاملاتها السنوي بين مليون درهم ومئتي مليون درهم والتي يبلغ أو يفوق حجم مشروعها الاستثماري مليون درهم دون أن يتجاوز 50 مليون درهم.

ويتضمن هذا النظام منحة مخصصة لخلق مناصب شغل قارة، تحفيزا للمقاولات على إدماج الموارد البشرية وتعزيز الاستقرار المهني ومنحة ترابية تعزز جاذبية الأقاليم والعمالات الأقل استقطابا للاستثمار الخاص، وأيضا منحة موجهة نحو الأنشطة ذات الأولوية بما يتماشى مع دعم قطاعات واعدة ذات قيمة مضافة عالية.

ويمكن للمقاولات المستفيدة من أن تجمع بين هذه المنح الثلاث شريطة عدم تجاوز القيمة الإجمالية للدعم نسبة 30% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة.

وأخيرا، نظام دعم خاص بتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي سيتم تفعيله في الوقت المناسب بما يضمن انسجامه وتطلعات المقاولات المغربية نحو الانتقال إلى مستويات عالمية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، أحدث دينامية حقيقية، حيث

صادقت اللجنة الوطنية للاستثمار خلال 8 دورات لها، على 237 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تجاوزت 369 مليار درهم، ستمكن من خلق 166.000 منصب شغل.

وتجدر الإشارة أن هذه المشاريع موزعة على 48 إقليما وعمالة في كل جهات المملكة، وتشمل 34 قطاعا حيويا، من أبرزها النسيج والجلد، والطاقات المتجددة، الصناعات الغذائية وصناعة السيارات، ونذكر أن قطاع النسيج والجلد يحتلان الصدارة من حيث عدد مناصب الشغل المزمع إحداثها، بينما تحتل الصناعة الكيماوية والشبه كيماوية والبنية التحتية للسكك الحديدية الصدارة من حيث قيمة الاستثمارات.

إذ تجسد هذه الأرقام الأثر الإيجابي لتنفيذ ميثاق الاستثمار، سواء على صعيد جذب الاستثمارات أو دعم التنمية الاقتصادية المحلية، كما أن حوالي 50% من القيمة الاجمالية للاستثمارات المصادق عليها سيتم انجازها خارج المحور الكلاسيكي طنجة- الرباط- الجديدة، وهذا يدل على أن الميثاق الجديد للاستثمار ساهم في توسيع قاعدة التوطين الترابي للاستثمار والسعي نحو الانصاف المجالي من حيث استقطاب الاستثمارات بشكل عام.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تماشيا مع مقاصد ميثاق الاستثمار الجديد فيما يخص تحسين مناخ الأعمال، قامت الحكومة بإعداد خارطة الطريق للفترة 2023-2026 ترتكز على أربعة دعائم، ثلاثة منها تضم أوراشا أولوية تتمثل في تطوير بيئة ملائمة لريادة الأعمال والابتكار وتعزيز التنافسية الوطنية، وكذا تحسين الظروف الهيكلية للاستثمار، أما الدعامة الرابعة في هذه الخارطة فهي عرضانية تتعلق بتعزيز الأخلاقيات والنزاهة وتكريس مبادئ الوقاية من الفساد.

وتواصل الوزارة، بتنسيق مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال والجهات المعنية، تتبع تنفيذ خارطة الطريق، تندرج ضمنها 46 إدارة ذات أثر مباشر على تسهيل عملية الاستثمار ورفع العراقيل التي تعترض المستثمرين.

ولتعزيز منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي، تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي أكد من خلالها أن المراكز الجهوية لاستثمار مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل المراحل، والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة تأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود، جعلت الحكومة من بلورة وتنزيل تصور جديد من أجل جيل جديد من المراكز الجهوية للاستثمار، تستجيب لتطلعات بلادنا في مجال الاستثمار أولوية وورشا استراتيجيا.

ويهدف هذا التصور إلى جعل المراكز الجهوية للاستثمار مرجعا للاستثمار على المستوى الجهوي، وفاعلا أساسيا في ترويج المؤهلات المجالية ومحركا لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وأيضا مراكز لحلول تضمن تنزيل المشاريع الاستثمارية في كل مراحلها.

وفي هذا الصدد، عملت الحكومة على تجويد الإطار القانوني من أجل تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار وتوسيع صلاحيات اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتوفير الامكانيات اللازمة لهذه المراكز من خلال تأهيل العنصر البشري، للاستجابة لحاجيات المستثمرين وتعزيز التنسيق بين المراكز الجهوية للاستثمار ومختلف الفاعلين على المستوى الجهوي.

السيدات والسادة المستشارين،

إن ما تحقق من نتائج خلال الفترة الأخيرة يعكس بوضوح أن ميثاق الاستثمار يمثل نقطة تحول حقيقية في تعزيز مكانة المغرب كوجهة مفضلة للاستثمارات المنتجة، التي تخلق مناصب الشغل وتثمن الفرص الاقتصادية، ونحن على يقين بأن الارتقاء بمنظومة الاستثمار وتحفيز التشغيل هو تحدي مشترك ومسؤولية جماعية، تتطلب تضافر الجهود وتكامل الأدوار بين مختلف المتدخلين، كل من موقعه ومجال تدخله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيبات، أعتقد بأن الفرق والمجموعات كلهم أخذوا وقتهم كافي، وأعتقد بأن 73 دقيقة، الحكومة أخذت 40 دقيقة.

فبالنسبة للتعقيبات لا أعتقد أنه هناك تعقيب.

الحكومة إذا ما عندهاش كذلك..

إذن نكون بهذا قد انتهينا من هذه الجلسة.

غادي نرفعو الجلسة، على أساس أننا سنفتح جلسة أخرى بعد ربع ساعة.

رفعت الجلسة.

الملحق:

المداخلة المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

مداخلة باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملاً بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر.

الموضوع المطروح اليوم يستمد قوته وراهنيته، انطلاقاً من مجموعة من المنطلقات الدولية والعالمية والمستجدات والوقائع، إنه تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل بالمغرب.

ولا أستهل مناقشتي لهذا التقرير دون التعبير عن تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء اللجنة على هذا المجهود الاستثنائي ولكل السادة الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية اللجنة، كما أتقدم بالشكر الخاص للأخ رئيس اللجنة، الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل إلى هذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لتفعيل والنهوض بآلية الرقابة البرلمانية، والالتزام باختصاصاته وأدواره الدستورية في تقييم السياسة العمومية، يعتبر إنجازاً مهما لهذا المجلس ويحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن موضوع الاستثمار والتشغيل يستمد راهنيته وقوته من منطلقات دولية، خاصة في سياق التحديات العالمية الحالية، فقد احتل هذا الموضوع مكانة هامة ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، خاصة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل وتوفير العمل اللائق للجميع.

كما أن تواتر الأزمات والأحداث الدولية جعلت كل العالم أمام اختبارات وامتحانات واقعية، من أزمة انتشار وباء كورونا وما خلفته من تداعيات اقتصادية، واليوم في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية وتحديات سلاسل الإمداد، فقد أكدت المؤشرات العالمية اليوم من ارتفاع التضخم والركود الاقتصادي وتراجع النمو العالمي على ضرورة تحفيز الاستثمار كرافعة لخلق الثروة وفرص الشغل، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في العديد من الدول.

فعلى المستوى الوطني، سجلت المندوبية السامية للتخطيط في تقريرها الأخير، أن معدل البطالة في بلادنا بلغ 12.9% في الفصل الثاني من سنة 2024، فيما تجاوزت هذه النسبة 33% في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، وهي أرقام تستدعي وقفة تأمل عميقة.

وأمام هذا الوضع، كانت بلادنا متفاعلة بسرعة مع هذه التطورات ومتجاوبة بكل مسؤولية لامتصاص آثار الصدمة العالمية وتمنيع الاقتصاد الوطني، كما كان جلالة الملك نصره الله وأيده، سباقاً إلى الدعوة إلى ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بتشجيع الاستثمار، وتسهيل مناخ الأعمال، وتوفير فرص الشغل الكريمة والمستدامة.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مضامين التقرير، فإن مجموعتنا تثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات. لكن أبرز ملاحظتنا على التقرير، هو الارتكاز على المكونات التقليدية في مقاربة الاستثمار والتشغيل، كتوفير الحوافز المالية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتكوين اليد العاملة، في حين أن مدلول قياس ورصد فعالية الاستثمار في خلق الشغل يتضمن أيضاً تكامل القطاعات كما جاء في التقرير، وذلك عن طريق التنسيق بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية، مع تجنب تكرار البرامج وتداخل الأدوار، إضافة الى التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والرقمي، وريادة الأعمال، وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، ودور البحث العلمي والابتكار في خلق قطاعات جديدة.

كما أن اعتماد اللجنة الاستماع والانتقال إلى مقرات مجموعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، يعكس بالملموس المقاربة التي ارتكزت عليها هذه الأخيرة في عملها، والتي أساسها الانصات المؤسساتي المنفتح، والعمل التشاوري التشاركي الذي لا يمكنه إلا أن يعطينا نتائج من قبيل هذا التقرير الذي بين أيدينا اليوم.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر وأجدد التنويه بالسيد رئيس اللجنة، وبكل أعضائها وأطرها، وأنوه أيضاً برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله.